السياسة البريطانية تجاه اطماع فرنسا في ولايتي تونس وطرابلس (١٨٣٠-١٨٨٢)

م.د. اياد تركان ابراهيم
جامعة ديالى
كلية التربية الاساسية
قسم التاريخ
aiadtarkan@yahoo.com
07716273637

م.د. حنان طلال جاسم
جامعة ديالى
كلية التربية الاساسية
قسم التاريخ
hanantalal@yahoo.com
07703926829

الكلمة المفتاح : السياسة ، فرنسا ، ولايتي ، طرابلس

الملخص

توضح هذه الدراسة توجهات السياسة الخارجية البريطانية تجاه اطماع فرنسا في ولايتي تونس وطرابلس خلال مايقرب من خمسون عاما من القرن التاسع عشر (١٨٣٠-١٨٨٢) والذي مثل مرحلة نمو وتوسع في نفوذ الامبراطورية البريطانية على مستوى العالم باسره ، وتزامن ذلك مع نمواً موازيا للحركة الاستعمارية العالمية بتاثير الثورة الصناعية ومانتج عنها من تطور في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فسعت الدول الاوربية للسيطرة على طرق التجارة العالمية ولاسيما الطرق البحرية ، وكان البحر المتوسط يمثل منطقة حيوية بالنسبة لبريطانيا كونه يقع على طريق الهند اولا ، ولكونه ايضا ذو موقع استراتيجي مهم يطل من خلاله على قارات العالم القديم اوربا وافريقيا واسيا ويتحكم بطرق المواصلات بين تلك القارات . فتزايد التنافس البريطاني – الفرنسي في حوض البحر المتوسط ، وكان غزو فرنسا لمصر عام ١٧٩٨ بمثابة ناقوس الخطر بالنسبة لبريطانيا فضاعفت تواجدها في المنطقة بعد الحروب النابليونية (١٧٩٧-١٨١٥) ، وبعد احتلال فرنسا للجزائر عام ١٨٣٠ تزايد النشاط البريطاني في شمال افريقيا لمنع فرنسا من بسط سيطرتها على المنطقة ، ورفضت الحكومة البريطانية بقاء القوات الفرنسية لمدة طويلة في الجزائر ، و شهدت ولايتي تونس وطرابلس تنافسا شديدا بين بريطانيا وفرنسا للحصول على الامتيازات والنفوذ ودخلت ايطاليا على خط المنافسة ايضا اواخر القرن التاسع عشر ، وفي النهاية دخلت بريطانيا وفرنسا في مساومات اثناء مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ بخصوص اقتسام الولايتين فتقرر ان تبسط فرنسا حمايتها على تونس عام ١٨٨١ مقابل فرض بريطانيا حمايتها على مصر عام ١٨٨٢ ، اما ايطاليا فترك لها حرية التصرف بولاية طرابلس .

المقدمة

تميزت سياسة بريطانيا الخارجية بالسعي للمحافظة على تفوقها الاستعماري ومنع اي دولة من ان تتحدى قوتها أو تقطع عليها الطريق الذاهب الى مستعمراتها في ارجاء العالم شرقا وغربا ، ولذلك كان الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠ من الاحداث التي اثارت انتباه الحكومة البريطانية لأهمية تلك المنطقة ، ولذلك عقدت العزم على تحديد التواجد الفرنسي هناك ، ومنع فرنسا من بسط نفوذها على كل ساحل شمال افريقيا ، وجاءت هذه الدراسة لتبين كيفية تعامل الحكومة البريطانية مع الوضع الجديد في شمال افريقيا خلال تلك المدة .

بدأت مدة البحث باحتلال فرنسا للجزائر لما له من ارتباط قوي بطبيعة السياسة البريطانية تجاه شمال افريقيا ، وانتهى عام ١٨٨٢ الذي شهد نهاية المرحلة الاولى من التوسع الاستعماري في المنطقة بعد احتلال فرنسا للجزائر ثم لتونس عام ١٨٨١ واحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ ، وهو مؤشر كبير لظهور الاطماع البريطانية بشكل علني في املاك الدولة العثمانية فتحولت بريطانيا في العقد الثامن من القرن التاسع عشر من سياسة المحافظة على املاك الدولة العثمانية الى تفتيت املاكها واقتسامها مع حلفائها الاوربيين . وتم تناول الموضوع من خلال محورين تطرق الاول الى سياسة بريطانيا تجاه تونس (١٨٣٠-١٨٨٢) ، إذ اشتد التنافس بين بريطانيا وفرنسا هناك ودخلت ايطاليا بعد اكمال وحدتها عام ١٨٥٩ الى حلبة الصراع الدولي في ذلك البلد ، فركزت بريطانيا على بقاء تونس تابعة للسطان العثماني ، لكنها اواخر سبعينيات القرن التاسع عشر اتجهت الى الاتفاق مع فرنسا خلال مؤتمر برلين ١٨٧٨ بمنحها تونس مقابل بسط الحماية البريطانية على مصر ، اما المحور الثاني فتناول موقف بريطانيا من اطماع فرنسا في ولاية طرابلس (١٨٣٠-١٨٨٢) إذ شهدت طرابلس خلال تلك المرحلة تنافسا دوليا بين بريطانيا من جهة وفرنسا وايطاليا من جهة اخرى حيث انتهى التنافس لمصلحة ايطاليا اواخر القرن التاسع عشر .

اولا : سياسة بريطانيا تجاه اطماع فرنسا في ولاية تونس ١٨٣٠-١٨٨٢ :

بدأت الدولة العثمانية سياسة جديدة تجاه ولاياتها في شمال أفريقيا بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠ [١] ، وذلك خشية وقوع هذه الولايات في قبضة الاحتلال الفرنسي ، ووقف حاكم ولاية تونس حسين باي (١٨٢٤-١٨٣٥) على الحياد اثناء الحملة الفرنسية على الجزائر [٢] ، فكان ذلك البداية لتوطيد علاقاته مع فرنسا التي استمرت في عهد خلفه مصطفى باي (١٨٣٥ – ١٨٣٧) ، وإتجهت الدولة العثمانية الى توطيد سلطتها في ولاية تونس التي حكمتها الأسرة الحسينية [٣] ، ومنحت الحكومة العثمانية حكام تلك الاسرة صلاحيات واسعه اصبحوا بموجبها شبه مستقلين في ادارة ولايتهم في الوقت الذي اشتد فيه التنافس البريطاني – الفرنسي من أجل الحصول على الامتيازات في تلك الولاية ، وكان التنافس بين الدولتين على النفوذ في البحر المتوسط شديداً جداً ، وأحبطت بريطانيا كل المشاريع الفرنسية السابقة في البحر المتوسط [٤] ، وإذا كانت فرنسا قد نجحت في احتلال الجزائر فذلك لأن بريطانيا تغاضت عن هذا الامر بسبب رغبتها بالقضاء على القرصنة البحرية التي مارسها حكام ولايات شمال افريقيا ضد السفن التجارية الاجنبية ، كما أن فرنسا فقدت كل امل لها بالتوسع في اوربا فلابد ان تتجه الى الخارج لتوطيد نفوذها الاستعماري [٥] .

أخذت فرنسا تتدخل شيئاً فشيئاً في الشؤون الداخلية لولاية تونس ، وخشيت فرنسا من مزاحمة بريطانيا وايطاليا لها على تلك الولاية [٦] ، وبعد احتلال الجزائر مباشر ابرم الفرنسيين بشكل مباشر

معاهدة مع باي تونس في الثامن من اب ١٨٣٠ [٧] ، تضمنت التأكيد على كل المعاهدات السابقة التجارية والبحرية بين الطرفين ، وعدت المعاهدة فرنسا من الدول الاكثر تفضيلا عن باقي الدول الاخرى ، وتخلى الباي ايضا عن الاتاوات التي كان يفرضها في السابق على السفن الاوربية ووافق على مبادئ حرية التجارة وضمان حقوق الاجانب ، وبعد تلك المعاهدة تعزز موقع فرنسا في شمال افريقيا [٨] .

ومن الجدير بالذكر ان فرنسا لم تتصل بالحكومة العثمانية لإبرام المعاهدة المذكورة وإنما تم ذلك بشكل مباشر مع الباي ، وكانت تهدف بذلك الى غايتين الأولى عزل ولاية تونس عن الدولة العثمانية والتعامل معها بشكل مباشر كدولة مستقلة بغية إضعافها ، والهدف الثاني هو استغلال موقع القوة الذي اصبحت عليه فرنسا بعد الاطاحة بحكم داي الجزائر والاستيلاء على ولايته لتعزيز نفوذها في المنطقة في اطار تنافسها الاستعماري مع القوى الاوربية الاخرى وفي مقدمتها بريطانيا .

حثت بريطانيا السلطان العثماني على بسط سيطرته على ولاية تونس كونها جزء من الدولة العثمانية ، وذلك في إطار تصديها لمشاريع فرنسا التوسعية في شمال أفريقيا ، كما أن بريطانيا إنتهجت خلال تلك المرحلة سياسة الحفاظ على الدولة العثمانية من التمزق والتقسيم ، لذلك أيدت التوجهات العثمانية تجاه تونس كنوع من الوقاية ضد التدخل الفرنسي في شؤون تلك الولاية ، فكانت لاترسل قناصلها بشكل مباشر الى ولاية تونس ، بل عن طريق وزيرها المفوض في اسطنبول ، عكس ماكانت تعمل فرنسا ، التي كانت تنبه الباي دائما للفرق بين المعاملتين البريطانية والفرنسية ، وأدت تلك السياسة الى خلق متاعب بوجه القناصل البريطانيين في تونس [٩] .

شعر حاكم تونس الجديد أحمد باي (١٨٣٧-١٨٥٥) بالخطر الحقيقي من جراء التنافس الاجنبي على بلاده ، و فكّر بإيجاد قوة عسكرية ذاتية تستطيع دفع الخطر عن بلاده ، لذلك قرر أحمد باي البدء بتحديث ولايته ، وكان محور التحديث إنشاء جيش نظامي متطور ومجهز على الطريقة الاوربية ، ولبناء هذا الجيش كان لابد من الاعتماد على مدربين أجانب ، وهنا بدأ التنافس بين بريطانيا وفرنسا لإرسال الخبراء والمدربين العسكريين الى ولاية تونس [١٠] ، ونتيجة لذلك أسس احمد باي مدرسة باردو العسكرية عام ١٨٤٠ ، وشارك في التدريس فيها اساتذة فرنسيون وبريطانيون وايطاليون ، ووجد البريطانيون صعوبة في مجاراة النفوذ الفرنسي في تونس خلال تلك المرحلة لأن بريطانيا كانت تؤيد دائماً تبعية تونس للسلطان في حين أن فرنسا كانت تعامل باي تونس كحاكم مستقل [١١] ، واصبحت ولاية تونس في عهد أحمد باي مسرح تنافس سياسي بين الدولة العثمانية تدعمها بريطانيا وبين فرنسا ، وكان واضحا للباي أن هذا الصراع على حساب استقلال تونس ، أما أن تؤكد الدولة العثمانية تبعية تونس لها أو تستطيع فرنسا فرض هيمنتها على تونس بديلاً عن الدولة العثمانية ، ولم يستطع احمد باي ان يبعد خطر العثمانيين إلا بتقديم تنازلات لفرنسا ، تاركا لها نفوذاً في ولايته يعادل الحماية [١٢] .

كانت بريطانيا تعمل على مقاومة النفوذ الفرنسي في ولاية تونس ، وحذرت الحكومة البريطانية الباي من أطماع فرنسا في بلاده ، ونصحته بتقوية إرتباطه مع الدولة العثمانية ، وفي الوقت نفسه كانت تنصح السلطان بعدم التشدد لئلا يدفع ذلك باي تونس الى أحضان فرنسا التماساً لحمايتها [١٣] . الا ان النفوذ البريطاني في تونس شهد نمواً واضحاً منذ مجيء أحمد باي وحتى عام ١٨٤٢ ، وذلك بسبب الظروف التي واجهتها الولاية ولاسيما مشاكل الحدود بين الجزائر الفرنسية وبين ولاية تونس ، فضلاً عن الدور الذي أدته بريطانيا في الازمة المصرية – العثمانية الثانية عام ١٨٤٠ ، إذ تزعمت حلفاً أوربياً ضد محمد علي وحليفته فرنسا وانهت الأزمة لمصلحة الدولة العثمانية ، ولكن النفوذ البريطاني بدأ يتراجع بسبب استمرار سياسة بريطانيا التقليدية المؤيدة للسلطان ورفضها معاملة باي تونس معاملة الحاكم المستقل [١٤] .

ويبدو أن الباي كان يسعى الى الحفاظ على الإستقلال الذاتي الذي تمتع به اسلافه في حكم الولاية ، والدليل على ذلك أن بريطانيا وجدت صعوبة بالغة في منافستها لفرنسا على النفوذ في تونس ، وهذه الصعوبة نتجت عن الموقف البريطاني المؤيد لتبعية الولاية الى الدولة العثمانية ، ولذلك يمكننا القول أن الباي واجه ظروفا بالغة السوء خلال تلك المرحلة بسبب التنافس الدولي على ولايته فكان الابتعاد عن الدولة العثمانية معناه الرضوخ لفرنسا والعكس صحيح وكلاهما يعني فقدان الباي للاستقلال الذاتي الذي يتمتع به .

استمر التنافس البريطاني – الفرنسي في تونس أثناء مدة حكم أحمد باي ، وعندما زار الأخير فرنسا في عام ١٨٤٧ [١٥] ، استقبله الفرنسيون كزعيم مستقل ، واطلقت المدفعية الفرنسية لدى إستقباله إحدى وعشرون طلقة تحية له ، مما اثار احتجاج السفير العثماني في باريس ، وأمتنع من الحضور للسلام على الباي ، وأحتج السفير العثماني على استقبال الحكومة الفرنسية للباي دون حضوره ، وانزعج من مبالغة الحكومة الفرنسية بحفاوتها بالباي . وكان الأخير يرغب بزيارة بريطانيا ايضا ، لكن الحكومة البريطانية أعلنت انها لن تستطيع استقباله إلا بحضور السفير العثماني في لندن ، فألغى الباي زيارته لبريطانيا وكتب الى الحكومة البريطانية قائلاً : " **إن استنادي الى الدولة العثمانية وثيق البنيان ثابت الأركان ، ولنا معها عادات معروفة ، وقد قبلتم رسلنا بغير واسطة ، فإنه يتعذر علي خرق عادتي في آل بيتي ، ولم يظهر لي سبب يقتضي خرقها فهذا عذري في عدم القدوم ، وبودي ان ذلك لم يقع** ... " . وبهذا تعزز النفوذ الفرنسي في تونس على حساب النفوذ البريطاني خلال المدة المتبقية من حكم احمد باي [١٦] .

وفي عام ١٨٥٥ تولى رتشارد وود Richard Wood (١٨٠٦-١٩٠٠/١٨٥٥-١٨٧٩)[١٧] منصب القنصل العام للحكومة البريطانية في تونس ، وظل هناك قرابة ربع قرن ، وكان خلال هذه المدة ينفذ سياسة حكومته في الحيلولة دون تقوية النفوذ الفرنسي في ولاية تونس ، لكن مشكلة وود هي ان الرأسمال البريطاني لم يدعم مشاريعه . فقد حصل على أكثر من امتياز ولكن حذر اصحاب

رؤوس الاموال حال دون تنفيذها ، وانتهى الامر بأن انتقلت الى شركات ايطالية او فرنسية ، ولم يلقى وود دائماً التأييد الايجابي اللازم من حكومته ، وغضب عليه الباي لأنه كان يدعو الى التقارب مع الدولة العثمانية ، ومع ذلك فقد تمكن من القيام بأعمال كثيرة لبلاده ولتونس [١٨] .

تولى الحكم في تونس محمد باي (١٨٥٥-١٨٥٨) ، وهو ابن عم أحمد باي ، وقد حدث تقارب بين فرنسا وبريطانيا خلال هذه المرحلة نتيجة اشتراكهما في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) لحماية الدولة العثمانية من الاطماع الروسية ، وهو الامر الذي انسحب على سياستهما تجاه ولاية تونس [١٩] ، وفي عام ١٨٥٦ اعلن السلطان عبد المجيد (١٨٢٣-١٨٦١ / ١٨٣٩-١٨٦١) [٢٠] مرسوم الخط الهمايوني الاصلاحي ، وشجعت بريطانيا وفرنسا الباي على تبني تلك الاصلاحات ، وصار على القنصلين البريطاني ريتشارد وود والفرنسي ليون روش Leon Roches [٢١] (١٨٠٩-١٩٠٠ / ١٨٥٥-١٨٦٣) أن يعملا بروح الثقة المتبادلة لا التنافس ، وكان القنصلين من أنصار الاصلاح لاحبا بتونس ولكن لان هذا الاصلاح سيسهل للرعايا الاوربيين الضمانات والامتيازات اللازمة لمصالحهم الاقتصادية على تونس [٢٢] .

مارس قناصل بريطانيا وفرنسا ضغوطاً على محمد باي للقيام بالإصلاحات [٢٣] ، وفي عام ١٨٥٧ وقعت حادثة زودت أنصار الاصلاح داخل ولاية تونس وخارجها بالذريعة لإجبار الباي على تطبيق إصلاحات مماثلة لتلك التي أعلنت في الدولة العثمانية ، فقد قام يهودي سكران بسب مسلم ، فأحال الباي القضية الى المجلس الشرعي ، فحكم على اليهودي بالقتل ، وحاول القنصل الفرنسي التدخل لصالح اليهودي ففشل ، ونفذت العقوبة بسرعة فأثار اليهود ضجة كبيرة في بريطانيا وفرنسا ، وتدخلت الدولتان للضغط على الباي ، وأرسلت فرنسا اسطولها الى ميناء حلق الوادي التونسي ، وهدد القنصل البريطاني بإستدعاء اسطول بلاده ، ولمح الى احتمال مجيء الاسطول العثماني [٢٤] ، وامام الضغط الاوربي اضطر محمد باي الى الانحناء واعلن في أيلول ١٨٥٧ عهد الامان الذي يعد بمثابة وثيقة اعلان لحقوق الانسان وابرز مواده هي اعطاء الامان لجميع التونسيين على ارواحهم واموالهم واعراضهم وأكد الحرية الدينية والمساواة امام القانون ، ومنح عهد الامان ايضا امتيازات كبيرة للأجانب لممارسة التجارة والتملك [٢٥] .

استغل القنصل البريطاني بدء الاصلاحات في تونس للحصول لرجال الاعمال البريطانيين على اعمال مربحة في تونس ، وامن عام ١٨٥٦ لأحد البريطانيين استئجار أرض واسعة يملكها الوزير مصطفى الخزندار (١٨١٧-١٨٧٨) ، وبلغت مساحتها سبعة آلاف هكتار ، وذلك لاستغلالها في زراعة القطن ، وفي سنة ١٨٥٨ عقد القنصل البريطاني ريتشارد وود اتفاقا مع الحكومة التونسية لإنشاء بنك انجلو تونس AngloTunis شارك في رأسماله الباي وعدد من الاغنياء التونسيين . كما حصل على امتياز مد سكة حديد من مدينة تونس الى ميناء حلق الوادي [٢٦] .

بويع محمد الصادق باي (١٨٥٩-١٨٨٠) حاكماً على تونس وتعهد بالالتزام بعهد الامان ، ووضع دستور للبلاد عام ١٨٦١ ونَظّم عمل الوزارات [٢٧] ، وأسس مطبعة في تونس ، كما صدرت في عهده صحيفة الرائد الاسبوعية ، إلا أن من سلبيات عهده إشتداد التنافس الدولي على تونس ، وعلى الأخص التنافس البريطاني- الفرنسي في بداية الأمر ، ثم دخول إيطاليا الى ميدان التنافس على الولاية ، وإزداد تدخل القناصل البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين في شؤون تونس الداخلية ، وتسابقوا للحصول على إمتيازات ومشاريع لرعاياهم [٢٨] . وبدأ الكثير من الاجانب يتوافدون الى تونس [٢٩] ، حتى وصل عدد الجاليات الاجنبية الى اعداد ضخمة ، فكان عدد البريطانيين سبعمائة ومثلهم من الفرنسيين في حين بلغ عدد الايطاليين حوالي احد عشر الف ومئتان شخص ، وكان هؤلاء تحت اشراف قناصلهم الذين كانوا يحمونهم بإسم دولهم [٣٠] .

كان من الواضح ان أكبر الجاليات الاوربية في ولاية تونس هي الجالية الايطالية وربما يعود ذلك الى أن ايطاليا كانت تعتقد ان فرنسا ستكتفي بالجزائر وبذلك يمكنها احتلال ولاية تونس والاستيلاء عليها ، كما ان ايطاليا بدأت تبحث بجدية عن مستعمرات لها وراء البحار اسوة ببريطانيا وفرنسا فكثفت تواجدها في تونس لتحقيق هذا الغرض ، الأمر الذي أدى الى مزيد من التنافس بين تلك القوى الاستعمارية ومزيدا من المشاكل الداخلية التي واجهها الباي .

إندلعت ثورة في تونس عام ١٨٦٤ ، وقادها علي بن غذاهم (١٨١٤-١٨٦٧) [٣١] ، ومن ابرز اسبابها ثقل الضرائب ، إذ ضاعف الباي ضريبة الاعانة من ستة وثلاثون ريالا الى اثنان وسبعون ريالا تونسيا وادى ذلك الى تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد ، الا ان للثورة جذوراً اخرى أهمها تنامي النفوذ الاجنبي في البلاد . وبعد اندلاعها تمردت عدة قبائل في وسط وغرب البلاد وامتدت الثورة لتشمل عدة مناطق في الساحل والجنوب [٣٢] ، وأرسلت الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا وايطاليا أساطيلها الى المياه التونسية استجابة لنداء قناصلها ولتامين سلامة رعاياها . ففي الرابع عشر من نيسان رست الباخرة البريطانية فيرفلي Firefly بميناء حلق الوادي ، ووصلت على إثرها في الخامس والعشرين من نيسان سفينتان إيطاليتان وباخرتان بريطانيتان وكذلك سفينة حربية فرنسية . لكن حدث في أثناء ذلك شيء جديد وهو قدوم سفن من الاسطول العثماني الى ولاية تونس ، وإنضمامها للقوات الفرنسية والبريطانية والإيطالية الموجودة هناك . وقد وجد الباب العالي في الثورة التونسية والتدخل الجماعي الاوربي خير وسيلة لتأكيد سلطته على تونس ، ولهذا سارع الى إرسال حيدر أفندي بصفة مبعوث الى ولاية تونس مصحوباً بفرقاطتان حربيتان ، وتلقى المبعوث العثماني تعليمات من حكومته بالتنسيق مع أساطيل الدول الثلاث قبل القيام بأي عمل [٣٣] ، وأعطيت التعليمات الصادرة من الدول الثلاث لقيادات الأساطيل للتشاور والاتفاق على عمل منسجم ، كما أعطيت التعليمات الى القناصل بوجوب التوقف عن الاختلاف والتنافس [٣٤] .

أكدت الحكومة الفرنسية أنها أرسلت إسطولها لتأمين سلامة رعاياها ولا علاقة لها بما يجري من مشاكل بين الباي ورعيته ، وأبلغت الحكومة الفرنسية هذا الأمر لوزير الخارجية البريطاني اللورد رسل Lord Russull (١٧٩٢-١٨٧٨ / ١٨٥٩-١٨٦٥) [٣٥] عن طريق سفيرها في لندن ، واكد رسل من جهته أن الحكومة البريطانية ليست لها مقاصد مغايرة للتي صرح بها ممثل فرنسا ، وقرأ رسل للسفير الفرنسي التعليمات التي وجهها الى قنصله في تونس ريتشارد وود ومفادها : " **ليس لكم في أي حال من الاحوال أن تتدخلوا في الشؤون الداخلية للبلاد التونسية ، وبلغني أن الحكومة الفرنسية قد صدر منها مثل هذه التعليمات ، فليكن عملكم منسجماً بقدر المستطاع مع عمل زميلكم الفرنسي** " ، وقد أعطت الحكومة الايطالية تعليمات مماثلة [٣٦] .

إلا أن الخلافات مالبثت أن طفت على السطح بين الدول الثلاث ، مما يشير الى ان التصريحات التي اعلنوا عنها لم تكن جدية ، فقد إشتكى قنصلي فرنسا وايطاليا من ما اسموه تودد القنصل البريطاني الى الدولة العثمانية ، وذكر القنصل الفرنسي أن الثورة قد تقدمتها رحلة طويلة قام بها وود عبر السواحل التونسية ، وإن الثوار كانوا يرفعون الاعلام العثمانية في كل مكان ، ويرفضون سلطة الباي مؤثرين عليها الخضوع للسلطان ، وفي الواقع أن وود كان يفكر بالحفاظ على الحالة الراهنة في تونس في إطار السيادة العثمانية ، وسعى لإبرام اتفاق بين تونس والسلطان يقر وضع الولاية في صورة دولة تابعة للدولة العثمانية ومتمتعة بالاستقلال الذاتي وبذل جهودا مضنية لتحقيق هذا الهدف ، بالرغم من أن هذا الهدف يتعارض مع مباديء عدم التدخل التي أعلنها وزير الخارجية البريطاني رسل ، إلا انها لم تكن متناقضة مع توجهات السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية وولاية تونس [٣٧] .

انحاز وود إنحيازاً قوياً الى رئيس الوزراء التونسي مصطفى الخزندار ، ونصحه بتخفيف وطأة الضرائب لإطفاء لهيب الغضب وتخفيف عدوى الثورة ، وأقترح أن يتفضل السلطان بمنح قرض لتونس قدره مائة ألف ليرة ، وأقترح وود أيضاً أن يضع الباب العالي تحت طلب باي تونس كتائب مصرية لشد أزره ، وفي رأيه أن قدوم هذه العساكر الإسلامية لولاية تونس لن يجرح العواطف الدينية لسكان البلاد ، واستطاع وود بعد عناء طويل أن يقنع الباي بقبول تبعيته للباب العالي ، ولم يبقى إلا انتظار الظروف الملائمة لقيام الباي بإرسال وفد الى السلطان للاعتراف بوضعه الخاص ، وقد أيدت الحكومة البريطانية اقتراح قنصلها ، وأشار رسل في رسالة عرضها على رئيس الوزراء البريطاني اللورد بالمرستون Lord Palmerston [٣٨] (١٧٨٤-١٨٦٥ / ١٨٥٩-١٨٦٥) الى رغبة وزارة الخارجية بالمحافظة على الحالة الراهنة بتونس [٣٩] ، فالباي لاينبغي إعتباره بمثابة حاكم مستقل بل بمثابة والي يحكم الولاية تحت إشراف السلطان ، وذلك لمصلحة الباي ، إذ إنه بمجرد مايعلن الباي استقلاله يصبح عاجلاً ام آجلاً تابعاً لفرنسا . وقد عبر الباب العالي من جهته عن حسن نواياه تجاه

باي تونس ، ففي عام ١٨٦٤ منح السلطان من ماله الخاص مبلغاً قدره خمسون ألف ليرة لإعانة الباي على تجنيد كتائب جديدة من الجيش لتمكينه من الانتصار على الثورة [٤٠] .

كان القنصل الفرنسي يحرض الثوار التونسيين بإستمرار على الباي والقنصل البريطاني معاً ، في حين أنه إدعى ممارسة الاعتدال والوساطة بين الطرفين ، وبعد أن يئس من تحقيق النصر سلّم علي بن غذاهم الرسائل التي وجهها له القنصل الفرنسي الى الوزير مصطفى الخزندار ، واطلع عليها القنصل البريطاني وود ، ووجه نسخة منها الى وزارة الخارجية البريطانية ، وقد أثارت هذه الرسائل حنقاً شديداً ضد فرنسا في الأوساط الدبلوماسية البريطانية ، وشكا سفير بريطانيا في باريس لوزير الخارجية الفرنسي سوء تصرف قنصله في تونس ، فأنتهى الأمر بإقالة القنصل من منصبه [٤١] . إلا أن الثورة بدأت بالتقهقر نتيجة عدم اتحاد كلمة قادتها وقلة تنظيمهم إضافة الى التدخل الدولي لصالح الباي ، وبعد إنتهاء الثورة رحل الأسطول العثماني في الثالث والعشرون من أيلول ١٨٦٤ وتبعه إسطولي فرنسا وايطاليا وبريطانيا وأبقت الدول الثلاث سفينتان صغيرتان فقط [٤٢] .

كان الشك وعدم الثقة من الامور التي تبادلتها كل من بريطانيا وفرنسا خلال تلك المدة إذ حاول كل منهما استغلال الثورة في تونس لمصالحهم ، ويبدوا من سياق الأحداث ان بريطانيا لم تكن تفكر في احتلال ولاية تونس والسيطرة عليها بقدر ماكانت تحاول عرقلة مصالح فرنسا فيها ، وأكدت بريطانيا دائما على معارضتها لمد النفوذ الفرنسي خارج الجزائر ، كما احتفظت بتونس كورقة ضغط للمساومة مع فرنسا في اماكن اخرى مهمة بالنسبة لبريطانيا .

إزداد عجز الخزينة التونسية بعد الثورة ، وإضطر الباي الى الإقتراض من البنوك الأجنبية مما ولّد مشكلة جديدة هي كيفية تسديد تلك القروض [٤٣] ، وإتفق قناصل الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا وايطاليا على تشكيل لجنة مالية برئاسة الوزير خير الدين (١٨٢٠-١٨٩٠) وتشمل ممثلين إثنين عن كل من الدول الثلاث [٤٤] . وقد كرست هذه الرقابة المالية واقعياً حماية ثلاثية على تونس ، وأصبحت تونس خلال هذه المرحلة بمثابة فريسة يتكالب عليها الاوربيين دون أن يدافع عنها أحد ، واشتعلت المنافسة الشديدة بين ممثلي الدول الثلاث داخل اللجنة [٤٥] .

كان رحيل الأساطيل الأوربية وانتهاء الثورة من جملة الاسباب التي عملت على توطيد نفوذ وود في ولاية تونس ، وأصبح مصطفى الخزندار منذ ذلك العهد موالياً للسياسة البريطانية ومصغياً للنصائح التي كان يسديها اليه قنصلها في تونس ، وسعى وود لحث الباي على إرسال خير الدين في بعثة الى اسطنبول لشكر السلطان عبد العزيز لدعمه للباي ، وبعد أن سمع قنصل فرنسا بالموضوع غضب غضبا شديدا وهدد بمنع المبعوث التونسي من السفر حتى لو اضطر الى استعمال القوة ، وذلك لإعتقاده بأن هذه البعثة ستضع تونس تحت السيادة العثمانية المباشرة ، وبالرغم من معارضة فرنسا الشديدة سافر مبعوث الباي خير الدين في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٨٦٤ الى اسطنبول لشكر السلطان على دعمه للباي وتوثيق العلاقات معه [٤٦] .

سلّم السفير البريطاني في باريس في الخامس عشر من كانون الأول ١٨٦٥ للحكومة الفرنسية مذكرة بين فيها ان إتفاقاً سيبرم بين الباي والسلطان ، وتطرقت المذكرة الى التعليمات التي زود بها الباي مبعوثه والتي اطلّع عليها وود قبل سفر خير الدين وابلغ حكومته بفحواها ، والتي نصت على رغبة الباي بابرام اتفاق مع السلطان يحدد طبيعة العلاقة بين الطرفين ، وكانت الحكومة البريطانية على علم بخطوات خير الدين من خلال قنصلها في تونس وسفيرها في اسطنبول ، وأبلغ السفير البريطاني في باريس الحكومة الفرنسية ان خير الدين سيبرم اتفاق يمنح السلطان بموجبه الاستقلال الذاتي لباي تونس في إطار التبعية للسطان العثماني [٤٧] .

أكد وزير الخارجية البريطاني رسل للحكومة الفرنسية مباركته ودعمه لإبرام اتفاق بين الباي والسلطان ، فذكّر الفرنسيون الوزير رسل بتصريحاته السابقة المتعلقة بالحالة الراهنة في تونس ، عندها ردّ رسل في التاسع والعشرين من كانون الأول ١٨٦٥ بإبلاغ السفير الفرنسي في لندن بأن الاتفاق بين تونس والدولة العثمانية عدّته حكومة جلالة الملكة غير خارج عن السياقات المتفق عليها في الروابط بين تونس والباب العالي منذ القدم ، وبموجب ذلك أعلن رسل أنه سيطلب من السفير البريطاني في اسطنبول بأن يعرّف من يهمهم الأمر بأن هذه الاتفاقية إذا ما تمت فإنها ستحظى بموافقة الحكومة البريطانية [٤٨] .

أثارت تصريحات رسل إستياءً كبيراً في باريس ، وأبلغت الحكومة الفرنسية سفرائها في لندن واسطنبول بإعلان معارضة الامبراطور الفرنسي نابليون الثالث Napoleon III (١٨٠٨-١٨٧٣/١٨٤٨-١٨٧٠) [٤٩] الشديدة لهذا الامر ، وأيدت ايطاليا وجهة نظر فرنسا في هذه الخصومة من أجل تونس بدون أن يكون لها مبدأ سياسي واضح تجاه القضية ، ومن الواضح أنها ساندت فرنسا التي اكدت مرارا على أن تكون تونس مستقلة عن الباب العالي ، عكس السياسة البريطانية التي عدّتها تابعة للباب العالي . وعلى أية حال فان الموقف الحازم الذي وقفته الحكومة الفرنسية حيال القضية التونسية الى جانب موقف ايطاليا أدى الى حمل الحكومة البريطانية على مراجعة سياساتها والتفاهم مع فرنسا [٥٠] .

ترتب على تحول السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية بشكل عام وتجاه تونس بشكل خاص سحب رسل لتأييده لمسودة الاتفاقية العثمانية – التونسية ، وعندما سمع رسل أن وود وجّه رسالة الى الباي يحرضه فيها على الثبات والمثابرة على سياسة التقارب مع الدولة العثمانية ، كان رد وزارة الخارجية البريطانية هو استنكار ماقام به وود وعدّته يعارض مبدأ المحافظة على الحالة الراهنة التونسية . وترتب على هذا الامر تحولا مماثلا في سياسة الدولة العثمانية تجاه تونس ، فالسلطان نفسه عدّل عن اجراء أي تغيير في الحالة الراهنة ، ولم يحمل خير الدين عند رجوعه من اسطنبول إلا فرمان حرره الصدر الأعظم بتاريخ العشرين من كانون الأول ١٨٦٥ وتضمن تأكيد العمل

بالامتيازات القديمة ، وتضمن الفرمان إعتراف الدولة العثمانية بصفة رسمية بالوضع الخاص شبه المستقل الذي عليه باي تونس ، ومن المظاهر الاخرى لتغيير السياسة البريطانية تجاه تونس أنه بعد أن طالبت فرنسا الباي بتعويضات عن الأضرار التي لحقت بها المدن الجزائرية الحدودية مع تونس أثناء الثورة ، أبلغ رسل قنصله وود لينصح الباي بقبول مطاليب فرنسا ، مما يشير الى أن بريطانيا جادة في الاستمرار على تغيير سياستها تجاه تونس ، وبالرغم من ذلك احتفظ وود بمركزه القديم في بلاط الباي وتزامن ذلك مع تزايد النفوذ الفرنسي الذي بدأ ينمو بشكل واضح [٥١] .

إن اصدار الفرمان العثماني يمكننا عدّه انتصارا للسياسة الفرنسية الداعمة لاستقلال الباي ، ولكننا نشير هنا الى امر مهم وهو تغير السياسة الخارجية البريطانية تجاه الدولة العثمانية ، وظهر هذا التغيير بشكل واضح بعد وفاة اللورد بالمرستون رئيس الوزراء البريطاني عام ١٨٦٥ ، الذي كان ينتهج سياسة المحافظة على الدولة العثمانية من الاطماع الاوربية والحد من تفوق فرنسا داخل اوربا وخارجها ، وعليه يمكننا القول أن بريطانيا بدأت تبحث بجدية عن مصالحها التي تتطلب تسوية جديدة مع فرنسا وإن كانت تلك التسوية على حساب سلامة ممتلكات الدولة العثمانية .

أستمر التدخل الاجنبي في شؤون تونس الداخلية بشكل شلّ الحكومة التونسية عن القيام بأي اصلاحات [٥٢] ، وفي عام ١٨٦٩ استأجر مواطن ايطالي أراضي في منطقة الجديدة ، فأفتعل مشكلة مع وكيل الباي في القرية ، ثم لجأ الى القنصلية الإيطالية لتدافع عنه ولتحصل له على تعويض ، وحاول الباي التفاوض لكن ايطاليا رفضت وهددت بأرسال اسطولها الى المياه التونسية لإجبار الباي على تلبية مطاليبها في تعويض المزارع ومعاقبة الوكيل [٥٣] ، وحاولت ايطاليا استغلال هزيمة فرنسا عام ١٨٧٠ امام المانيا لتقوم باحتلال تونس [٥٤] ، لكن بريطانيا ضغطت على ايطاليا لسحب تهديدها ، وهدد السلطان بأرسال الإسطول العثماني الى حلق الوادي إذا أصرت إيطاليا على إرسال إسطولها ، ولكن إعتراض الدولة العثمانية بأسم حقوق السلطان وإعتراض بريطانيا وفرنسا بأسم حقوق الدائنين إضطر الحكومة الإيطالية الى سحب تهديدها ولجأت الى التحكيم الذي إنتهى لمصلحة الباي [٥٥] .

كان من أهم نتائج حادثة الجديدة أن إزداد التقارب بين الباي والسلطان ، فأستغل السلطان الحادثة ليصدر فرماناً في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٨٧١ أكد فيه سيادته على تونس وضرورة حصول الباي على إذن من السلطان قبل منح أي امتياز للدول الأوربية ، وذلك للحد من المشاكل المترتبة على تلك الامتيازات بين تونس والدول الاوربية ، لكن الضغط الفرنسي على الباي عرقل تطبيق الفرمان . وبسبب تأييد بريطانيا للباي في حادثة الجديدة تعززت مكانة القنصل البريطاني وود في تونس ، وحظي رئيس الوزراء مصطفى الخزندار بدعم القنصل البريطاني ، وسعى الاخير لدى الحكومة البريطانية لمنح الخزندار الحماية البريطانية ، وفعلا حصل الخزندار عليها ، وأستغل وود هذا النفوذ للحصول على مكاسب أخرى ، وكاد أن يحصل على احتكار حقيقي لمشاريع السكك

الحديدية في تونس لولا وقوف فرنسا بوجهه ، ففي عام ١٨٧١ حصلت شركة بريطانية على امتياز لإنشاء خط حديدي يربط مدينة تونس بميناء حلق الوادي ، لكن الشركة عمدت الى بيع الامتياز لكونه غير ذي فائدة حسب اعتقاد مسؤولي الشركة ، فاشترته شركة ايطالية ، وحصل وود ايضاُ على امتياز آخر وهو تأجير مساحة كبيرة من الأرض الزراعية بواسطة شركة بريطانية مازالت تحت التأسيس ، وأسرع مؤسس الشركة وهو محام اسمه برودلي الى بريطانيا لتأليف الشركة وجمع رأس مالها ، حتى انتهى من الاجراءات ثم عاد الى تونس ، وبعد مدة أعلن أن اضطراب الامن في تونس يحول دون قيام الشركة بأعمالها ، وأنتهى التدخل البريطاني الى ارغام الباي على دفع تعويضات مالية هي عبارة عن ثمن المحصول الذي من المفروض أن تبيعه الشركة ، وثمن المواشي التي من المفروض ان تتم تربيتها على تلك الارض [٥٦] .

كما حصل لمهندس بريطاني على حق انشاء مصنع غار في تونس وإستغلاله ، وتم إفتتاح بنك بريطاني عام ١٨٧٣ ، لكن سقوط وزارة مصطفى الخزندار ، بعد ان أدين بسرقة المالية التونسية في العام نفسه ، أثر على النفوذ البريطاني ، وتولى خير الدين رئاسة الوزراء بعد اقالة الخزندار عام ١٨٧٣ وكان مدعوما من قبل فرنسا ، وكان وود يكثر من التدخل لصالح الخزندار طالباً من الباي منحه العفو ، وذلك للتخلص من خير الدين ، إلا أن المشاريع التي حصل عليها البريطانيين معظمها لم تنجح فأقفل بعضها أو إنتقلت ملكية البعض الآخر الى أيدي غير بريطانية ، وعلى سبيل المثال حصلت شركة بريطانية عام ١٨٧٤ على امتياز انشاء خط حديدي يصل تونس بالجزائر لكنها لم تقم بالعمل ، فألغى خير الدين الامتياز ، ثم منحه فيما بعد لشركة فرنسية [٥٧] .

استطاع وود ان يبرم معاهدة بين بلاده وبين ولاية تونس في التاسع عشر من تموز ١٨٧٥ ، وذلك في إطار سعي بريطانيا لتعزيز نفوذها هناك ، وتضمنت المعاهدة حرية بريطانيا في إختيار قناصلها وأماكن إقامتهم في المراسي والمدن التونسية [٥٨] ، ومعاملة القناصل بإحترام وتقدير ومعاقبة من يتجاوز عليهم ، كما أن من حق قنصل بريطانيا اتخاذ مترجمين وسماسرة وحراس ومن حق القنصل أن يجلب مايحتاجه من مواد وبضائع خاصة به من خارج تونس وتدخل بدون عوائق ، كما يسمح للقنصل بالخروج والدخول الى البلاد بحرية ، ويتمتع التجار البريطانيين بحرية مطلقة للمتاجرة وشراء البضائع في كافة أنحاء تونس [٥٩] .

كما تضمنت المعاهدة ايضاً أن يلتزم باي تونس بحماية كل من يأتي الى مملكته من الرعايا البريطانيين سواء كان للتجارة أو السياحة فلهم الحق في التجول بأي مكان والأستقرار بأي مكان وتحترم جميع ممتلكاتهم وتجارتهم وكذلك يتمتع التونسيون بنفس الامتيازات في الممالك التابعة لبريطانيا . وكذلك إحترام الحرية الدينية للرعايا البريطانيين في تونس وحقهم في إقامة الكنائس في أي مكان بعد الموافقة عليها . ومواد اخرى تخص المشاكل المتعلقة بالتجار البريطانيين وحماية حقوقهم المالية وحريتهم في تأسيس شركات استثمارية وبنوك في تونس ، وبذلك فان هذه المعاهدة أفقدت

الباي الكثير من سلطته على الاجانب بعد حصولهم على الكثير من الامتيازات [٦٠] . وبذلك استطاع وود ان يحافظ على استمرارية العلاقة مع تونس ، وكان في عام ١٨٧٨ مسموع الكلمة هناك ، وكان خصمه القنصل الفرنسي روستان Roustan [٦١] (١٨٣٣-١٩٠٦ / ١٨٧٤-١٨٨٢) يحترمه ، بحيث اقترح تعيينه عميداً للسلك القنصلي في ذلك العام [٦٢] .

كانت بريطانيا منذ بداية القرن التاسع عشر تنتهج سياسة المحافظة على الدولة العثمانية ، إذ كانت تراها أفضل من يحرس الطريق الى الهند ، وظهرت هذه السياسة بشكل واضح خلال حروب محمد علي وحتى اندلاع حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) ، وكانت هذه السياسة هي التي منعت روسيا من التوغل في البلقان [٦٣] ، لكن غلادستون Gladston [٦٤] (١٨٠٩-١٨٩٨ /١٨٦٨-١٨٧٤) اعاد النظر في السياسة البريطانية تجاه ممتلكات الدولة العثمانية ، واعلنت بريطانيا أنها تخلت كلياً عن سياستها التقليدية ، وأنه حان الوقت للدفاع عن المصالح البريطانية بتسوية جديدة [٦٥] .

وفي الوقت نفسه اندلعت الحرب بين كل من روسيا والدولة العثمانية في الرابع والعشرين من نيسان ١٨٧٧ ، وكان من الواضح ان انتصار روسيا في هذه الحرب سيعرض المصالح البريطانية في البحر المتوسط للخطر ، لكن انتصار روسيا واحتلالها لبعض الاجزاء من البلقان وفرضها معاهدة سان استيفانو على الدولة العثمانية في الثالث من آذار ١٨٧٨ والتي املت فيها روسيا شروطها ، اثار مشكلة دولية جديدة ، وادى هذا الوضع الى انعقاد مؤتمر برلين في الثالث عشر من حزيران ١٨٧٨ لتعديل المعاهدة وبحث مسألة الحرب الروسية – العثمانية ، وفي الواقع أن مؤتمر برلين ساهم في دفع الدول الاوربية ولاسيما فرنسا نحو الشرق ليستقر الوضع الذي خلفته حرب عام ١٨٧٠ التي هزمت فيها فرنسا امام المانيا في اوربا ، وادى المستشار اوتوفون بسمارك Ottovon Bismark [٦٦] (١٨١٥-١٨٩٨/١٨٦٢-١٨٩٠) دوراً كبيراً في هذا الاتجاه [٦٧] . وهنا نشطت الدبلوماسية البريطانية ، إذ رأى الساسة البريطانيون انهم بحاجة الى مرتكز حربي استراتيجي في البحر المتوسط ، وأقنعوا الدولة العثمانية سراً بالتنازل لهم عن جزيرة قبرص في حزيران ١٨٧٨ مقابل ضمان بريطانيا لأملاك الدولة العثمانية في اسيا ، وكانت جزيرة قبرص ضرورية لمنع روسيا من مد نفوذها الى البحر المتوسط وتهديد المصالح البريطانية فيه [٦٨] .

كانت بريطانيا بحاجة الى دعم فرنسا لها ضد الروس لإجبارهم عن التخلي عن معاهدة سان إستيفانو ، وكان عليها ان تدخل مع فرنسا بتسوية جديدة لضمان مصالح الطرفين ، كما كانت ترغب في إبعاد فرنسا عن مصر التي اصبحت منطقة نفوذ بريطانية ، وكانت بريطانيا تدرك أن تونس ستسقط يوماً ما في يد فرنسا أو ايطاليا ، وكان من مصلحتها أن تكون فرنسا في تونس لأنها لم تكن تريد أن تتحكم دولة واحدة في المضيق الصقلي ، كما أيد بسمارك احتلال فرنسا لتونس لأبعادها عن اوربا ومنعها عن التفكير باسترجاع مقاطعتي الالزاس واللورين من المانيا [٦٩] .

ومن أهم العوامل التي أدت الى أن يتحمس بسمارك في تأييده لفرنسا بالاستيلاء على تونس ، هو تولي الحكم في فرنسا الحزب الجمهوري الذي كان أقل عداءً لألمانيا من الحزب الملكي الفرنسي ، والذي كان يسعى للانتقام من المانيا ، وقد أدى هذا التشجيع الالماني لأن تصبح بريطانيا أكثر خشية من التحرك الالماني ، ولذلك حرصت بريطانيا على خطب ود فرنسا بعد ضمور العلاقات بينهما على أثر شراء بريطانيا لأسهم قناة السويس المصرية [٧٠] ، وفي السادس من تموز سنة ١٨٧٨ أي قبل إنتهاء مؤتمر برلين بأسبوع علمت فرنسا لأول مرة بموضوع قبرص ، وأبدى وزير خارجية فرنسا لزميله البريطاني دهشته وإستياءه ، وشنت الصحف الفرنسية حملة قاسية على بريطانيا ، وطالبت وزارة الخارجية الفرنسية بالانسحاب من المؤتمر ، لكن لهجة الصحافة الفرنسية تغيرت بعد أن ابلغ وزير الخارجية البريطاني الحكومة الفرنسية رغبته بالتساهل مع فرنسا بشأن تونس [٧١] ، وأثناء ذلك عرض وزير الخارجية البريطاني سالزبري Salisbury [٧٢] (١٨٣٠-١٩٠٣ / ١٨٧٨-١٨٨٠) على زميله الفرنسي تونس قائلا: " **خذوا تونس إذا أردتم فإن بريطانيا لن تقاومكم فيها وستحترم قراركم** " ، وفي مقابلة أخرى قال له : " **إنكم لا تستطيعون ترك قرطاجة بأيدي البرابرة** " . وبعد إنتهاء مؤتمر برلين حرص الوزير الفرنسي على الحصول على تأكيد رسمي بريطاني يعطي تونس لفرنسا رسمياً ، وحصل هذا التأكيد في آب ١٨٧٨ [٧٣] .

ويبدو أن بريطانيا ادركت ان الوقت قد حان للاستفادة من تونس كورقة للمساومة مع فرنسا من خلال ماطرحه وزير الخارجية البريطاني سالزبري اعلاه ، ويأتي ذلك في اطار السياسة البريطانية الجديدة تجاه الدولة العثمانية بشكل عام ، كما أثار بروز المانيا على مسرح السياسة الاستعمارية بعد تحقيقها الوحدة القومية عام ١٨٧٠ ، وتقربها من الدولة العثمانية قلقا لدى بريطانيا وهو ماتطلب تغيير خارطة تحالفاتها مع الدول الكبرى وفقا لمتطلبات المرحلة الجديدة .

إن من أهم نتائج مؤتمر برلين قدر تعلق الامر بتونس هو الاتفاق البريطاني – الفرنسي حول اطلاق يد فرنسا في تونس مقابل الاعتراف بمصالح بريطانيا في مصر ، وحاولت الحكومة الفرنسية جس نبض الباي بقبول الحماية الفرنسية فكان جوابه بالرفض ، واعتقدت فرنسا ان رفض الباي جاء بتشجيع من القنصل البريطاني ريتشارد وود الذي استمر بإثارة المتاعب بوجه فرنسا ، وقد شكت الحكومة الفرنسية من تصرفه ووجدت في ذلك الفرصة المناسبة للتخلص من خصمها العتيد ، وطلبت من الحكومة البريطانية سحبه من تونس حتى لا يقف امام تقدم النفوذ الفرنسي في تلك البلاد ، واضطر سالزبري في آخر الأمر الى سحب قنصله من تونس في نيسان عام ١٨٧٩ ، وأنهت الحكومة البريطانية عمل السفارة البريطانية في تونس من الناحية السياسية ، إذ خفضت نسبة التمثيل الدبلوماسي في تونس وهي الحيلة التي لجأت اليها الحكومة البريطانية للتخلص من وود ، وبذلك وضع حد للتنافس البريطاني – الفرنسي على تونس ، وكانت تعليمات وزير الخارجية البريطاني

لقنصله الجديد توماس ريد Thomas Red بأن لايقوم بأي نشاط سياسي معارض لفرنسا في تونس ، وبنهاية صيف عام ١٨٧٩ إطمان الفرنسيون تماماً من ناحية بريطانيا بخصوص موضوع تونس [٧٤].

أما ايطاليا وبعد أن فقدت الامل في احتلال تونس عسكرياً بسبب هذا التضامن بين البريطانيين والفرنسيين قلبت ايطاليا سياستها رأساً على عقب ، فبعد أن كانت اكثر الدول الأوربية معارضة لتوثيق الروابط العثمانية – التونسية ، أصبحت من أشد الدول تمسكاً في استقلال البلاد ضمن السيادة العثمانية ، بل أن أحد المستشرقين الأيطاليين اخذ يشرف على نشر صحيفة عربية في سردينيا ، كانت تصدر بأسم "المستقبل" للدفاع عن تونس وشمال أفريقيا وتهاجم السياسة الاستعمارية الفرنسية بشدة [٧٥] .

أستغلت فرنسا غارة مزعومة لإحدى القبائل التونسية على الأراضي الجزائرية لتبدأ عملياتها العسكرية تمهيداً لاحتلال تونس ، وعند سماع الباي بحادثة توغل القبائل أمر بالتحقيق مقترحا معاقبة هذه القبائل بأرسال قوة تونسية لمحاسبتهم ، لكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك وأعلمت الباي انها ستعمل على معاقبة الجناة بنفسها ، وعندئذ اضطر الباي في الثامن من نيسان الى اخبار قناصل الدول المعتمدين في ولاية تونس بقرار التدخل الفرنسي في شؤون ولايته ، كما أخبر الباي السلطان عبد الحميد الثاني [٧٦] (١٨٤٢–١٩٠٩ / ١٨٧٦–١٩٠٩) بمجريات الامور طالبا من الباب العالي القيام بدور فعال لايقاف القرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية ، وبالرغم من معارضة ايطاليا والدولة العثمانية دخلت من الاراضي الجزائرية قوة فرنسية مؤلفة من سبعة وخمسون الف جندي الى ولاية تونس في أواخر نيسان عام ١٨٨١ ، ودعمتها قوات نزلت من الأسطول الفرنسي في ميناء بنزرت ، وتقدمت تلك القوات حتى وصلت الى قصر بوردو ، وأضطر الباي الى الأستسلام وتوقيع معاهدة بوردو في الثاني عشر من ايار ١٨٨١ التي نصت في مضمونها على فرض الحماية الفرنسية على تونس [٧٧] ، وأن يتعهد الباي بعدم عقد أي معاهدة مع دولة أجنبية إلا بعد ابلاغ الحكومة الفرنسية وموافقتها ، وضمنت فرنسا للباي حمايته من كل خطر يمكن أن يتهدده أو يهدد أسرته أو سلامة ممتلكاته [٧٨] .

غضت الحكومة البريطانية النظر عن تصرف فرنسا ازاء ولاية تونس ، ومن جهة اخرى أعلم الباب العالي الحكومة البريطانية برغبته في التفاهم مع فرنسا والاقتراح عليها القيام بالتحقيق حول الظروف التي أدت الى اعتداءات بعض افراد القبائل [٧٩] ، واجابت الحكومة البريطانية بأنها لاتعتقد انها مدعوة لتقديم رايها حول الاقتراح المذكور ، الذي يبدو أن الاحداث حكمت عليه بالفشل ، لاسيما بعد تقدم الجيش الفرنسي في الأراضي التونسية للوصول الى الاهداف التي رسمت له ، والتي لم تدع مجالاً للشك بتدخل فرنسا الحقيقي ، وتجنبت الحكومة البريطانية حتى منتصف حزيران ١٨٨١ إعطاء رد مكتوب للمبادرة العثمانية [٨٠] .

دهشت ايطاليا لخطوة فرنسا الجريئة ، حسب وصفها ، باحتلال ولاية تونس ، لاسيما وان ماقامت به فرنسا لم يقابل بالاحتجاج من قبل بقية الدول الاخرى وعلى وجه التحديد بريطانيا [٨١] ، واعتقد ساسة ايطاليا بعد احتلال فرنسا لتونس بضرورة البحث عن حليف أو أكثر يعترف بأطماع السياسة الإيطالية ويمكن الاعتماد على مساندته وتأييده ، لاسيما بعد أن أصبحت التحالفات والاتفاقيات من الاعراف الدبلوماسية السائدة في اوربا خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، وعلى هذا الاساس اقتربت ايطاليا من المانيا والنمسا ودخلت في الحلف الثلاثي في الثاني من ايار ١٨٨٢ [٨٢] ، ثم سعت كل منهما لتدعيم علاقتها بالأخرى ، والتقت سياستهما لتحقيق هدفين ، الاول عزل فرنسا والوقوف امام توسعها من جهة ، والثاني السعي لتأمين اطماعها المتبادلة من جهة اخرى . وساعد على هذا التقارب انه لم تكن هناك اية مشكلات يمكن أن تعرض العلاقات بينهم للتوتر او الخلاف ، فضلا عن ان المانيا والنمسا لم تتجه أنظارهما نحو الجزء الاوسط من الشمال الافريقي حيث ولاية طرابلس أو تونس [٨٣] .

كانت فرنسا في تلك الاثناء قد اتخذت الاجراءات اللازمة لفرض حمايتها على تونس ، لذلك اعلنت الحكومة البريطانية ان الأوان قد فات لعمل شيء في هذا الموضوع ، ولم تكن الدولة العثمانية قادرة على اعلان الحرب على فرنسا ، وبذلك فقد الباب العالي امله الوحيد في صد فرنسا عن الاستيلاء على تونس وفرض الحماية عليها [٨٤] . وهكذا اقتسمت الدول الاوربية ولايات عربية كانت تابعة للدولة العثمانية ، دون أن تستطيع الدولة العثمانية القيام بأي عمل [٨٥] ، وكانت اسرع الدول الى تنفيذ الاتفاقيات هي فرنسا ، إذ اجتاحت قواتها ولاية تونس عام ١٨٨١ ، وتبعتها بريطانيا ففرضت حمايتها على مصر عام ١٨٨٢ [٨٦] .

ثانياً : موقف بريطانيا من أطماع فرنسا في ولاية طرابلس ١٨٣٠-١٨٨٢ :

بعد احتلال الجزائر عام ١٨٣٠ أولت فرنسا ولاية طرابلس الكثير من الأهتمام [٨٧] ، فتقدمت في السنة نفسها بمطاليب حملها الى حاكم الولاية يوسف باشا القرمانلي (١٧٦٦-١٨٣٨) الاميرال الفرنسي روزامل Rozamil ، وتتلخص هذه المطالب في :

١- يجب أن يقدم الباشا اعتذاراً الى القنصل الفرنسي روسو عن اهانة الحقها به من قبل .
٢- يجب أن يلغي الباشا كل الاحتكارات التجارية .
٣- يجب أن يمتنع حالاً عن استرقاق الأوربيين .
٤- لايجوز للباشا أن يطلب من الدول الأوربية أن تدفع اتاوات أو هدايا .
٥- لايجوز للباشا أن يطور إسطوله .
٦- يتوجب على الباشا أن يدفع لفرنسا تعويضات حربية بسبب ماخسرته في ليبيا أو أقرضته للباشا [٨٨] .

ويبدو من المطالب الفرنسية انها كانت ترغب بتحطيم القدرة العسكرية لباشوات وحكام ولايات شمال افريقيا العثمانية وهذه المطالب تشبه الى حد كبير تلك التي طلبها الفرنسيين من باي تونس ، كما دلت هذه المطالب على أن باشوات شمال افريقيا كانوا يشكلون خطرا كبيرا وهاجسا مخيفا للتجارة الاوربية في البحر المتوسط .

فضلاً عن ذلك طلبت فرنسا أن يكون لها حقوق الدولة الافضل رعاية ، وقبل الباشا بمطاليب فرنسا ودفع لها ثمانمئة الف فرنك وعقد وإياها معاهدة في الحادي عشر من آب ١٨٣٠ وتضمنت التأكيد على كل المعاهدات السابقة التجارية والبحرية [٨٩] ، وعدت المعاهدة فرنسا من الدول الاكثر تفضيلا عن باقي الدول الاخرى ، وتخلى الباشا ايضا عن الاتاوات التي كان يفرضها في السابق على السفن الاوربية ووافق على مباديء حرية التجارة وضمان حقوق الاجانب [٩٠] ، الأمر الذي أثار القنصل البريطاني في طرابلس هانمر جورج وارنجتون Hanmer George Warrington (١٧٧٦-١٨٤٧/ ١٨١٠- ١٨٤٢) [٩١] بشكل كبير ، لكنه لم يستطع أن يفعل شيئاً سوى انه طلب أن يدفع الباشا جميع الديون التي اقترضها من البريطانيين [٩٢] .

كان يوسف باشا بحاجة ماسة الى المال ، ولم يكن يتورع في فرض الضرائب الكثيرة مما ادى في النهاية الى زوال حكمه ، فبعد توقيعه المعاهدة مع فرنسا اضطر الى دفع الديون البريطانية ، فهم بجمع المال من رعاياه وفرض عشرة الاف فرنك على المسلمين في ولاية طرابلس وعشرة الاف على اليهود في المدينة نفسها وباقي سكان المنشية والساحل وما جاورها ، ولما كان السكان قد لاقوا الكثير من العنت على أيدي الموظفين ، وكانت الضرائب التي دفعوها فوق مايستطيعون على كل حال ، وبسبب ارتفاع الاسعار الناشيء عن التلاعب بالنقد وغشه ، لم يتمكن السكان من القيام بما طلب منهم [٩٣] ، وأندلعت ثورة واسعة في المنشية وأضطر يوسف باشا الى التنازل عن الحكم لابنه علي في الثاني عشر من آب ١٨٣٢ ، الذي ورث مشاكل معقدة عصفت بالبلاد [٩٤] .

ولعل مما زاد المسألة تعقيداً ان بريطانيا وفرنسا تزايدت المنافسة بينهما في هذه المرحلة بشكل عنيف لم يسبق له مثيل ، وصرح القنصل البريطاني وارنجتون علانية بعدم موافقته على ارتقاء علي باشا الذي كان موالياً لفرنسا [٩٥] ، وكان ذلك التصريح من قبل القنصل البريطاني دعماً لمعارضي علي باشا سواء كانوا من الثوار او من المطالبين بالحكم من ابناء اخيه ، وانتقل وارنجتون من طرابلس الى المنشية مؤيداً الثوار ومقيماً بينهم ، بينما كان القنصل الفرنسي يؤيد علي باشا ، وظل القنصل البريطاني هناك الى اواخر عهد علي باشا عام ١٨٣٥ ، إذ عاد الى طرابلس بعد سقوط حكم الاسرة القرمانلية وتولي نجيب باشا [٩٦] . ومن الواضح ان بريطانيا اتبعت سياسة ربط ولايات شمال افريقيا العثمانية بشكل مباشر مع العاصمة اسطنبول ، وتشجيعها للثوار في ليبيا دليل واضح على هذا التوجه ، وهو التوجه نفسه الذي اعتمدته بريطانيا تجاه ولاية تونس ايضا وذلك لمنع فرنسا من بسط نفوذها على تلك الولايات العثمانية [٩٧] .

رأت الحكومة العثمانية بعد اندلاع الثورة في ولاية طرابلس وتصاعد التنافس البريطاني – الفرنسي أن الوقت قد حان لإنهاء حكم الاسرة القرمانلية هناك ، وقررت بتشجيع من بريطانيا احتلال البلاد من جديد ، فهيأت لذلك حملة كبيرة ، مدعية انها انما تريد اعادة النظام والامن الى البلاد ، وفي شهر ايار ١٨٣٥ وصلت البعثة العسكرية المكونة من اثنان وثلاثون سفينة بقيادة نجيب باشا الى ولاية طرابلس فاستقبلها الاهالي بكل مظاهر الحماس ، والقي القبض على علي باشا في الثامن والعشرين من ايار، واصبح نجيب باشا واليا على طرابلس [٩٨] ، وفي اوائل نيسان اعلن ذلك رسميا لجميع قناصل الدول الاجنبية في الولاية طرابلس ، واعلن نجيب باشا أن العلاقات الودية مع الدول الاجنبية ستستمر على ماكانت عليه [٩٩] .

استمرت الثورة في ولاية طرابلس بالرغم من خلع الاسرة القرمانلية [١٠٠] ، ولم تستطع الحكومة العثمانية ضبط الامن والسيطرة على البلاد بسهولة ، لاسيما وأن الثورة كانت ممتدة الى خارج طرابلس ، وفي عام ١٨٤١ صمم الباب العالي على قمع الثوار باستخدام القوة [١٠١] ، واستطاعت القوات العثمانية تدريجيا القضاء على ثورة القبائل في الاقاليم البعيدة عن طرابلس بدعم بريطانيا [١٠٢] ، وبعد ذلك تزايد اهتمام الحكومة البريطانية بولاية طرابلس من خلال قيامها بإرسال عدد من الرحالة والمستكشفين لكشف طرق تجارية جديدة تربط وسط افريقيا بولاية طرابلس على شاطيء البحر المتوسط ، ففي عام ١٨٤٥ وصل جيمس ريتشاردسون James Richardson الى طرابلس قادماً من مراكش ، وفي الخامس عشر من شهر كانون الاول ١٨٤٥ وصل الى غات وتابع سيره منها الى مرزوق ورجع من هناك عن طريق مصراته . وكتب تقريراً وافياً عن هذه الرحلة سمّاه " رحلات في أراضي الصحراء الكبرى عام ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ " Travels in The Great Desert of Sahara in 1854 and 1846 ، وقد توفي جيمس ريتشاردسون المشهور بحبه لافريقيا بمرض أصابه عندما قام برحلة ثانية لتلك الجهات نفسها [١٠٣] .

وتتالى الرحالة البريطانيين على ولاية طرابلس ففي عام ١٨٤٩ قام دكسون Dickson برحلة الى جنوب غرب طرابلس وكتب تقريراً مهماً عن غدامس ، كما زار جيمس هاملتون James Hamilton بنغازي عام ١٨٥٢ ، ثم إتجه الى مدن برقة الساحلية ودواخلها وأهتم بالتعرف على الحركة السنوسية ، ثم اتجه الى سيوه حيث تعرض فيها الى متاعب خلصه منها والي مصر سعيد باشا ، وقد سجل رحلته في كتابه " جولات في شمالي أفريقيا " Wanderings in North Africa [١٠٤] . وتعهد قنصل بريطانيا وارنجتون هذه الرحلات البريطانية برعايته منذ بدايتها ، وقدم لها معونات كبيرة ، سواء بتجميع المعلومات اللازمة عن الجهات الداخلية بواسطة القوافل ، أو توفير الحماية المطلوبة قدر المستطاع عن طريق باشا طرابلس ، وتحمس وارنجتون لجعل ولاية طرابلس قاعدة للرحلات الكشفية البريطانية باتجاه افريقيا الوسطى ، واستطاع أن يقنع حكومته بذلك ، كما استطاع أن يحصل من باشا طرابلس عل تعهد بضمان سلامة الرحالة في اراضي الولاية ومنحهم كل

مساعدة ممكنة ، كما وقف القنصل البريطاني بوجه كل محاولات الكشف التي كانت تقوم بها الدول الاوربية الاخرى انسجاماً مع طبيعة التنافس الاستعماري الاوربي وقتذاك ، وقد احتدم الصدام في هذا المجال بينه وبين القنصل الفرنسي في ولاية طرابلس عل وجه الخصوص [١٠٥] .

ظهرت اطماع ايطاليا بولاية طرابلس بوضوح خلال سبعينيات القرن التاسع عشر [١٠٦] ، في الوقت الذي تزايد فيه التنافس الاستعماري بين الدول الاوربية الكبرى على املاك الدولة العثمانية خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، وحمل هذه الدول على التفاوض والتفاهم فيما بينها فانتهى الامر في كثير من الاحيان الى الاتفاق ، وكان التنافس على ولاية طرابلس على وجه الخصوص محصورا بين كل من بريطانيا وايطاليا وفرنسا ، ومع أن التنافس الاستعماري احتدم بين فرنسا وايطاليا هناك ، الا ان بريطانيا لم تكن بعيدة عن الاحداث من خلال قنصلها في طرابلس وارنجتون ، وحرصت على اقامة قنصليات لها في خمس مدن مجاورة لولاية طرابلس هي مصراته وغدامس ومرزق وبنغازي ودرنه للحفاظ على مصالحها وتجارتها ، وبفضل هذه القنصليات أصبح النفوذ البريطاني واضحاً بين القبائل هناك [١٠٧] .

أثارت نتائج مؤتمر برلين ١٨٧٨ فيما يخص منح تونس لفرنسا مقابل مصر لبريطانيا استياءً شديداً في ايطاليا [١٠٨] ، فتدخلت بريطانيا لتخفيف الأزمة فكتب وزير الخارجية البريطاني الى السفير الايطالي في لندن مانصه : " **لماذا تصرون على التفكير في تونس ، لم لا توجهون ابصاركم صوب طرابلس** " ، وبهذه العبارة التي كتبها رئيس الوزراء البريطاني برزت ولاية طرابلس واحتلت مكانة لها في ميدان التنافس الاستعماري ، كانت السياسة البريطانية الاستعمارية انذاك تقوم على اساس مسامة فرنسا على تونس لتحقيق مكاسب في مصر وقبرص ، فإذا غضبت ايطاليا منحت طرابلس كترضية لها ، الا ان نزول القوات الفرنسية الى تونس أثار الرأي العام الايطالي الذي أخذ يتسائل عما اذا كان هناك مايمنع فرنسا ، بعد هذا التصرف ان تبتلع ولاية طرابلس ايضاً او ان تنزل قواتها على شواطيء شبه الجزيرة الايطالية [١٠٩] .

كانت هذه الاشارة البريطانية لايطاليا بمثابة موافقة ضمنية لضم ولاية طرابلس ، ولكن بريطانيا لم تقدم وثيقة مكتوبة بهذا الخصوص خشية الالتزام بذلك امام الدول الكبرى ، ممايدل على أن الوقت لم يحن بعد لإحداث تغيير جديد في موضوع ولاية طرابلس ، واتسمت السياسة البريطانية تجاه اطماع ايطاليا بهذه الولاية آنذاك بتقديم بعض الوعود دون التزام كامل ، وكانت معظم تصريحات المسؤولين البريطانيين لاتخلو من اسلوب المراوغة ولاتعطي صيغة الالتزام القاطع ، ومع هذا فقد استطاعت الدبلوماسية الايطالية أن تستفيد مما حصلت عليه من بريطانيا وان تعطيه صفة الالتزام الكامل ، واستفسرت ايطاليا من الحكومة البريطانية عما إذا كان الاتفاق البريطاني – العثماني حول قبرص يحول دون قيام ايطاليا بغزو ولاية طرابلس ، وقد أجابت الحكومة البريطانية على الاستفسار الايطالي بأن التزاماتنا تجاه الدولة العثمانية لاتحول دون قيام ايطاليا بهذا الغزو [١١٠] .

وبالرغم من ذلك كان لدى بريطانيا جالية كبيرة في ولاية طرابلس ، وهي من اكبر الجاليات الاوربية بعد الجالية الايطالية ، وكان معظم افراد الجالية البريطانية من المالطيين ، وكان بعضهم من اهالي جبل طارق ويهود مراكش ، وسكن المالطيون في الجزء الشرقي من المدينة ، وهو المكان الذي تتواجد فيه القنصلية البريطانية [١١١] .

وكانت أهم الصناعات والتجارة بأيدي المالطيين من افراد تلك الجالية ، فمثلاً كان هناك :

١- سموت وماليا وهم اصحاب مطاحن دقيق ، ومعصرة زيتون ومصنع بلاط اسمنت كان ينتج الفان وخمسمئة بلاطة كل يوم ، ومصنع لقشور الحوامض التي كانت ترسل الى بريطانيا .
٢- ى . س . أبيلا صاحب سينما ومقاولات .
٣- كرابوت اخوان لأعمال السفن .
٤- س . شيني مستورد فحم .
٥- ى . غيرلاندو واولاده تامين على السفن ووكلاء مصانع ومصدرون ومستوردون .
٦- لانزون اخوان كيميائيون .
٧- زمّيت اخوان تجار مشروبات روحية ونبيذ .
٨- ى . شيني اصحاب اتون جص وطوب .
٩- ب . كسار معمل بلاط اسمنت .
١٠- ى اكويلينا مأكولات وتجار .
١١- جون كاوتشي ملابس .

وكان هناك بعض المؤسسات الاخرى تتمتع بالأهمية نفسها [١١٢] .

أدت المؤسسات البريطانية المذكورة دور كبير في تطور العلاقات التجارية بين ولاية طرابلس وبريطانيا ، وتصدرت بريطانيا قائمة الدول الاكثر تعاملا مع ولاية طرابلس واهم ماكانت تصدره الولاية لبريطانيا الحلفا والاسفنج والشعير وريش النعام ، وكانت الحلفا تنمو حول طرابلس وفي مساحات كبيرة فوق منحدرات الجبل ، وقد زادت أهميتها بعد دخولها في صناعة الورق ، فزاد الطلب عليها في اسواق بريطانيا واسكتلندا وكانت تجارة الحلفا متركزة في ميناء طرابلس تصل اليه بحملة بشباك تحمل كل منها حوالي سبعمئة رطل ، لا من طرابلس وحدها بل ومن الاماكن المجاورة ، ويتولى المصدرون البريطانيون شراء مايرد الى السوق التي كانت تقام يوم الاثنين من كل اسبوع ، وكان الثمن متقلبا في السوق لاحسب العرض والطلب بل حسب الثمن في اسواق بريطانيا نفسها ، فالثمن كان يتراوح بين تسعة قروش للقنطار وسبعة عشر قرشاً ، ويقوم التجار بفرز مايشترونه ويكبسونه بمكابس مائية من صنع بريطانيا ، ثم يصدر الى لندن على سفن خاصة تتقاضى مابين تسعة شلنات وأحد عشر شلن على الطن الواحد ، وكان متوسط ماتصدره ولاية طرابلس الى بريطانيا

حوالي ثلاثمائة طن سنوياً . في حين كانت تستورد من بريطانيا الشاي والعطور والدهان والحبال والخيوط الحريرية والمنسوجات الصوفية والحديد والشمع [١١٣] .

وكانت بريطانيا تستورد مايقرب من ثمانية عشر بالمئة من مجموع ماتستخرجه ولاية طرابلس من الاسفنج ، كما أن للشعير الذي تنتجه ولاية طرابلس أهمية خاصة ، لما يتمتع به من شهرة في اسواق بريطانيا ، ومعظمه كان يصدر الى مصانع البيرة في سندرلاند وليفربول وغيرها [١١٤] . تزايدت حصة بريطانيا في التجارة الخارجية لولاية طرابلس خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر ، فقد وصلت قيمة الواردات البريطانية الى الولاية حوالي مليونين ومئة وثمان وستون الف فرنك ، أما صادرات ولاية طرابلس الى بريطانيا ومالطا فقد بلغت قيمتها حوالي ثلاثة ملايين وخمسمئة الف فرنك ، مما يشير الى حجم التبادل التجاري الكبير بين البلدين وبالتالي يؤشر هذا الامر الى أهمية ولاية طرابلس بالنسبة للتجارة البريطانية [١١٥] .

وعندما انتشرت المستعمرات البريطانية وسط افريقيا ، كان من مصلحة بريطانيا ربط هذه المستعمرات بميناء طرابلس الواقع على البحر المتوسط ، كأقصر طريق يربط هذه المستعمرات ببريطانيا عن طريق جبل طارق الذي تسيطر عليه بريطانيا ، لذلك اهتمت بريطانيا بسلامة طرق القوافل ، واستأنفت ارسال الحملات الكشفية لارتياد هذه الصحراء واستكشاف واحاتها ، وربط هذه الواحات بخطوط القوافل وتأمينها ، وقد ظلت هذه الخطوط تعمل في خدمة الاستعمار البريطاني ومدت بريطانيا خطاً حديدياً في نيجيريا حيث امكن ارسال البضائع من كانو الى لاجوس في وقت قصير ، ومن هناك تحملها السفن الى ليفربول ، ولهذا فقدت خطوط القوافل اهميتها ، وتراجع النشاط التجاري في ولاية طرابلس ، كما ضعفت العلاقات السياسية البريطانية مع ولاية طرابلس في الوقت الذي احتلت علاقاتها مع ايطاليا مكان الصدارة منذ سبعينيات القرن التاسع عشر واستمرت بشكل متزايد بعد عام ١٨٨٢ [١١٦] .

وفي الواقع ان اضمحلال النفوذ البريطاني في تلك الولاية سببه التركيز على مناطق أكثر أهمية على حساب تلك المناطق التي فقدت أهميتها تدريجيا مثل ولاية طرابلس ، ولاسيما بعدما اشتد التنافس الاوربي عليها مما هيأ لبريطانيا الفرصة للمساومة عليها والاستفادة منها .

الاستنتاجات

١- امتازت السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية بشكل عام واتجاه شمال افريقيا بشكل خاص خلال القرن التاسع عشر بالتناقض ، ففي الوقت الذي وقفت فيه بريطانيا الى جانب الدولة العثمانية ورفضت اي محاولة لتقسيمها وعدت هذا الامر من ثوابت سياستها الخارجية الا انها اتفقت في مؤتمر برلين على اقتسام الولايات العثمانية مع فرنسا وايطاليا .

٢- لم تسعى بريطانيا مطلقا لاحتلال اي ولاية عثمانية في شمال افريقيا واكتفت بتكثيف نفوذها السياسي والاقتصادي ومراقبة فرنسا .

٣- ان متطلبات المصالح البريطانية وضعتها امام خيارات صعبة احياناً ، لانها كانت ملزمة على التوفيق بين امكانياتها ومتطلبات السيطرة على مناطق واسعة حول العالم واضطرت بريطانيا في وقت متأخر من القرن التاسع عشر على أن تتخلى عن المناطق الغير مهمة بالنسبة لها للحصول على مناطق استراتيجية أهم ، واستخدمت ولايات شمال افريقيا كوسيلة للضغط على فرنسا لتقديم تنازلات في مناطق اخرى حيوية للطريق الى الهند ولاسيما جبل طارق وجزيرة قبرص ومصر .

٤- أدى ظهور المانيا بعد الوحدة على مسرح الاحداث الى اثارة القلق لدى بريطانيا ، وهذا مايفسر تغيير السياسة البريطانية والدخول في مساومات وتفاهمات جديدة على حساب الولايات العثمانية في شمال افريقيا .

٥- بالرغم من صراع وتنافس القوى الاوربية الكبرى الشديد على منطقة شمال افريقيا الا انها كانت متفقة على ضرب القوى العربية المحلية في المنطقة واضعاف قدراتها البحرية والسيطرة على اقتصادها تمهيدا للانقضاض عليها واحتلالها .

٦- برزت خلال مدة البحث مشكلة ضعف ولايات شمال افريقيا خلال القرن التاسع عشر مواجهة القوى الاستعمارية التي تكالبت على المنطقة وفرضت نفسها بالقوة .

الهوامش والمصادر

(1) Tukumbil Umu ba-Kasongo , The Dynamics of Economic and Political Relations Between Africa and Foreign Powers , A Study in International Relations , London , 1999 , p.18 .

(٢) يحيى ابو زكريا ، الحركة الأسلامية في تونس من الثعالبي وإلى الغنوشي ، دار ناشري ، ٢٠٠٣ ، ص١٥ ؛ حسن محمد جوهر ، تونس ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص٥٠ .

(٣) وهي الاسرة التي حكمت تونس في المدة (١٧٠٥-١٩٥٧) ، وتعود اصولها الى جزيرة كريت التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية ، وفي بداية عهدهم اعتمد الحسينيون على العنصر التركي ، واتبعوا قليدا يقضي بتولى اكبر افراد الاسرة الحسينية الحكم بغض النظر عن صلته بالباي ، ومن حكامهم حتى احتلال الجزائر كل من الحسين بن علي (١٧٠٥-١٧٣٥) وعلي باي الاول (١٧٣٥-١٧٥٦) ومحمد الرشيد بن الحسين (١٧٥٦-١٧٥٩) وعلي باي بن الحسين (١٧٥٩-١٧٨٢) ثم حمودة باشا (١٧٨٢-١٨١٤) ومن بعده عثمان بن علي (١٥ايلول١٨١٤-٢٠كانون الاول١٨١٤) ومحمود باي (١٨١٤-١٨٢٤) ، وحسين باي (١٨٢٤-١٨٣٥) ، للمزيد ينظر:
بن بلغيث الشيباني ، ابحاث في تاريخ تونس الحديث والمعاصر ، مكتبة علاء الدين ، تونس ٢٠٠٨ ، ص ٤٥ .

(٤) المقصود هنا وقوف بريطانيا ضد الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨ ، وكذلك موقفها من والي مصر محمد علي باشا الذي حظي بدعم فرنسا .

(5) Bruce Vandervort , Wars of imperial conquest in Africa 1830–1914 , Virginia Military Institute , pp. 56-59 .

(٦) علي البهلوان ، تونس الثائرة ، لجنة تحرير المغرب العربي ، تونس ، ١٩٥٤ ، ص ٣.

(7) John E.Flint , The Cambridge History of Africa 1790 – 1870 , Cambridge University press , Vol. 5 , 2008, p. 120 .
(8) Phillip C. Naylor , North Africa A History from Antiquity to the Present , University of Taxas press , Austin , 2009 , p.158 .
(٩) محمد خير فارس ، تاريخ المغرب الحديث والمعاصر ، الطبعة الاولى ، جامعة دمشق ، ١٩٨١ ، ص ٣٤٧ .
(10) John E.Flint , Op.Cit , p. 120 .
(١١) زاهر رياض ، شمال افريقيا في العصر الحديث ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٨٤ .
(12) J.F.Ade Ajayi , General History of Africa VI , Africa in the Nineteenth Century until the 1880s , University of California Press , California 1989, p. 467 .
(١٣) نقولا زيادة ، تونس في عهد الحماية من ١٨٨١ – ١٩٣٤ ، معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٠٠ .
(14) Phillip C. Naylor , Op.Cit , p. 159 .
(15) J.F.Ade Ajayi , Op.Cit , p. 468 .
(١٦) مقتبس من : نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ ؛ محمد خير فارس ، المصدر السابق ، ص ص ٣٥٨ –٣٥٩ .
(١٧) سياسي ورجل دولة بريطاني ، هو ابن جورج ولوسي وود ، تلقى تعليمه في مدينة اكستر Exeter البريطانية ، عمل في سوريا خلال الازمة المصرية – العثمانية ١٨٣٢–١٨٤١ ، كما عمل في لبنان ايضا خلال نفس الفترة ، وفي عام ١٨٥٥ تم تعيينه قنصلا بريطانيا في ولاية تونس واستمر بمنصبه حتى عام ١٨٧٩ ، وسعى للحفاظ على المصالح البريطانية في تونس من المنافسة الفرنسية ، للمزيد ينظر :
A. B. Cunningham , The early correspondence of Richard Wood , Royal Historical Society , University of Michigan , 1966 .
(١٨) نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .
(19) John E.Flint , Op.Cit , p. 120 .
(٢٠) هو ابن السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) ، وهو السلطان الحادي والثلاثين من آل عثمان ، تولى السلطنة وله من العمر ستة عشر عاما ، تمكنت الدولة في عهده وبدعم من بريطانيا من تحجيم والي مصر محمد علي ومنعه من التوسع على حساب الولايات العثمانية ، كما انتصرت الدولة العثمانية في عهده على روسيا بدعم من بريطانيا وفرنسا خلال حرب القرم (١٨٥٣–١٨٥٦) ، اصدر مجموعة من التنظيمات الاصلاحية مثل خط كولخانه ١٨٣٩ وخطي همايون ١٨٥٦ ، للمزيد ينظر : محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية لعثمانية ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٨٠.
(٢١) سياسي ورجل دولة فرنسي ، ولد في مدينة غرونوبل Grenoble جنوب فرنسا في السابع والعشرون من ايلول ودرس القانون في تلك المدينة ، أمضى اثنان وثلاثون سنة في شمال افريقيا ، انضم الى والده المقيم في الجزائر عام ١٨٣٢ وعمل مترجما في الجيش الفرنسي هناك وتظاهر باعتناق الاسلام ، وطلب منه التفاوض مع الامير عبد القادر اثناء ثورته ، خدم في القنصلية الفرنسية في طنجة منذ عام ١٨٤٦ ، وفي عام ١٨٥٥ أصبح قنصلا عاما لفرنسا في ولاية تونس ، كما عمل سفيرا في اليابان عام ١٨٦٣ ، للمزيد ينظر :
Leon Roches , Wikipedia , The Free Encyclopedea .
(٢٢) محمد خير فارس ، المصدر السابق ، ص ص ٣٦١–٣٦٢–٣٦٣ .
(23) J.F.Ade Ajayi , Op.Cit , p. 468 .

(٢٤) محمد خير فارس ، المصدر السابق ، ص ص ٣٦١-٣٦٢-٣٦٣ .

(25) Amy Mckenna , The history of the northern Africa , Britannica Educational publishing in Association with Rosen Educational services , New York , 2010 , p. 59.

(26) J.F.Ade Ajayi , Op.Cit , p. 470 .

(27) Amy Mckenna, Op.Cit , p. 59 .

(28) Archibald Cary Coolidge , The European Reconquest of North Africa , The American Historical Review , Oxford University Press , Vol. 17, No. 4 (Jul., 1912), p. 730 .

(٢٩) نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص ص ٩٦-٩٧ ؛ عبدالعزيز الثعالبي ، تونس الشهيدة ، ترجمة وتقديم : سامي الجندي ، الطبعة الاولى ، دار القدس ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص ٣٢ ؛

Richard J.Reid , A History of Modern Africa 1880 to the Present , Wiley-Blackwell , Oxford , 2012 , p.56 .

(٣٠) جان غانياج ، ثورة علي بن غذاهم ١٨٦٤ ، ترجمة لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٦٥ ، ص ص ٢٣ – ٣٠ .

(٣١) ربيع العريان، اضواء عن أسباب ثورة علي بن غذاهم سنة ١٨٦٤، بيت الحكمة ، تونس ، ١٩٩١ .

(٣٢) الحبيب ثامر ، هذه تونس ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥ ؛

Malcolm Crook , Revolutionary France 1788-1880 , Oxford University Press , 2002 , p. 204 .

(٣٣) جان غانياج ، المصدر السابق ، ص ص ٢٣ – ٣٠ .

(٣٤) محمد خير فارس ، المصدر السابق ، ص ٣٧٤ .

(٣٥) سياسي ورجل دولة بريطاني من حزب الاحرار ، ساهم بشكل كبير في اصدار لائحة الاصلاح البرلماني ١٨٣٢ ، تولى منصب رئاسة الوزراء في المدة (١٨٤٦-١٨٥٢) ، ثم أصبح وزيرا للخارجية في حكومة اللورد بالمرستون (١٨٥٩-١٨٦٥) ، انحاز الى الملكة فكتوريا خلال خلافها مع اللورد بالمرستون ما ادى الى استقالة الاخير من وزارة الخارجية عام ١٨٥٢ ، للمزيد ينظر :

Stuart J. Reid , Lord John Russell , Read Books Design , 2010 .

(٣٦) مقتبس من : جان غانياج ، ثورة علي بن غذاهم ١٨٦٤ ، ترجمة لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٦٥ ، ص ٢٥ .

(٣٧) المصدر نفسه ، ص ص ٣٤-٣٥ .

(٣٨) سياسي ودبلوماسي بريطاني ، بدا حياته السياسية بدخوله الى البرلمان عام ١٨٠٧ ، تولى منصب وزير البحرية في المدة (١٨٠٧-١٨٠٩) ثم وزيرا للحربية (١٨٠٩-١٨٢٨) ، كما تولى وزارة الخارجية (١٨٣٠-١٨٤١) وعاد اليها (١٨٤٦-١٨٥١) ، وأصبح وزيرا للداخلية (١٨٥٢-١٨٥٥) وتولى رئاسة وزراء بريطانيا (١٨٥٥-١٨٥٨) كما تولاها مرة اخرى (١٨٥٩-١٨٦٥) للمزيد ينظر: اياد تركان ابراهيم الدليمي ، اللورد بالمرستون ودوره في السياسة الخارجية البريطانية ١٨٣٠-١٨٦٥ ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢ .

(٣٩) جان غانياج ، المصدر السابق ، ص ص ٣٥-٣٨ .

(٤٠) نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

(٤١) جان غانياج ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٤٢) محمد خير فارس ، المصدر السابق ، ص ٣٧٤ .

(43) J.F.Ade Ajayi , Op.Cit , p.457 .

(44) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw , History Of The Ottoman Empire and Modern Turkey , Reform , Revolution , and Republic , The Rise of Modern Turkey 1808-1975 , Volume II, Cambridge University Press , 1977 , p.192 .

(٤٥) الحبيب ثامر ، المصدر السابق ، ص ص ٢٥-٢٦ .

(٤٦) جان غانياج ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

(٤٨) المصدر نفسه ، ص ٦٧ .

(٤٩) لويس نابليون حتى عام ١٨٥٢، والامبراطور نابليون الثالث من عام ١٨٥٢حتى ١٨٧٠، هو الابن الثالث للويس بونابرت شقيق نابليون الاول الذي كان ملكا على هولندا (١٨٠٦-١٨١٠) ، وبعد وفاة ابن عمه دوق ريجستاد Duke of Reichstadt ، الابن الوحيد لنابليون الأول ، طالب لويس نابليون بالعرش الفرنسي ، قضى معظم شبابه في المنفى تولى رئاسة الجمهورية بعد ثورة ١٨٤٨ في فرنسا ، وعام ١٨٥٢اصبح امبرطورا على فرنسا ، هزم في معركة سيدان ١٨٧٠ووقع في اسر الالمان ، توفي في بريطانيا في التاسع من حزيران ١٨٧٣، للمزيد من التفاصيل ينظر : The New Encyclopedia Britannica , Chicago , 2003,Vol.8 , p.509.

(٥٠) جان غانياج ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

(٥١) المصدر نفسه ، ص ص ٦٨-٧٣ .

(52) Richard J.Reid ,Op.it , p. 56 .

(٥٣) محمد خير فارس ، المصدر السابق ، ص ص ٣٨٠-٣٨٤ .

(54) J.F.Ade Ajayi , Op.Cit , p. 457 .

(٥٥) عزيز عبدالله مظلوم ، سياسة بسمارك الدبلوماسية والتنافس الالماني تجاه المستعمرات في أفريقيا ، أطروحة دكتوراه ، جامعة سانت كليمنتس العالمية ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٧ ؛

John E.Flint , Op.Cit , p. 121 .

(٥٦) زاهر رياض ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

(٥٧) نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٥٨) زاهر رياض ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ .

(٥٩) نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(٦٠) عبد العزيز محمد الشناوي وجلال يحيى ، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ٤٧ .

(٦١) سياسي ودبلوماسي فرنسي ، أمضى معظم حياته في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، ولد في مدينة ايكس بروفانس Aix en Provence الفرنسية من عائلة من التجار ، ودرس بنفس المدينة حائزا على شهادة القانون ، اختار العمل الدبلوماسي ، وفي المدة (١٨٦٠- ١٨٦٥) عمل قنصلا فرنسيا في بيروت ، ثم في الاسكندرية (١٨٦٧-١٨٦٨) ثم عاد الى بيروت حتى تولية منصب القنصل العام في ولاية تونس في المدة (١٨٧٤-١٨٨٢) ، للمزيد ينظر : Théodore Roustan

مقالة فرنسية على الموقع : http://www.memoireafriquedunord.net

(٦٢) نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

(٦٣) زاهر رياض ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(٦٤) سياسي بريطاني بدأ حياته السياسية مع المحافظين وبعد عام ١٨٦٥ انضم الى حزب الاحرار، ولد في مدينة ليفربول ، تولى وزارة الحرب والمستعمرات في المدة ١٨٤١-١٨٤٦ ، ووزارة الخزانة في المدة ١٨٥٢-١٨٥٥ وأصبح رئيسا للحكومة اربع مرات الاولى ١٨٦٨-١٨٧٤ والثانية ١٨٨٠-١٨٨٥ والثالثة شباط١٨٨٦-تموز ١٨٨٦ ، والرابعة ١٨٩٢-١٨٩٤ ، توفي في ايار ١٨٩٨، للمزيد من التفاصيل ينظر: سهيلة شندي عوان البدري ، وليم غلادستون والقضية الايرلندية ١٨٦٨-١٨٩٤، اطروحة دكتوراه ،كلية الاداب ،جامعة بغداد ،٢٠٠٥.

(٦٥) الحبيب ثامر ، هذه تونس ، مطبعة الرسالة ، د.م ، د.ت ، ص ٢٤ .

(٦٦) سياسي ورجل دولة الماني ، درس القانون ، وفي عام ١٨٤٧ أصبح عضوا عن بروسيا في الديت الالماني ، وفي عام ١٨٥٩ أرسل كسفير لبروسيا في روسيا ، وفي ٢٢ ايلول ١٨٦٢ عاد الى برلين ليصبح رئيس وزراء لملك بروسيا واستمر في هذا المنصب بشكل متقطع حتى عام ١٨٩٠ ، أدى دورا كبيرا في الوحدة الألمانية ، نجح في هزيمة النمسا المنافس الأول لبروسيا في زعامة الديت الألماني عام ١٨٦٦في معركة سادوا ، كما هزم بسمارك نابليون الثالث في معركة سيدان عان ١٨٧٠ ، وبعد ذلك أعلن بسمارك عن قيام الإمبراطورية الألمانية بزعامة الإمبراطور وليم الأول ، للمزيد ينظر : The New Encyclopedia Britannica,Vol.2,p.242 .

(67) Archibald Cary Coolidge ,Op.Cit , p. 731.

(٦٨) ناظم عبد الواحد جاسور ، العلاقات الفرنسية – الافريقية من الاستعمار حتى الاستقلال ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، الجامعة المستنصرية ، (الوطنية) ص ١٨ ؛ مصطفى عبدالله بعيو ، المجمل في تاريخ لوبيا من أقدم العصور الى الوقت الحاضر ، مطبعة رمسيس ، الاسكندرية ، د.ت ، ص١٠٩ ؛ عزيز عبدالله مظلوم ، المصدر السابق ، ص ٧ .

Phillip C. Naylor , Op.Cit , p. 159 .

(٦٩) مجاهد مسعود ، انهيار خطط الاستعمار الفرنسي بالجزائر ، المطبعة العمومية ، دمشق ، د.ت ، ص٤٧ ؛ الحبيب ثامر ، المصدر السابق ، ص ٢٥ ؛

Paul A. Silverstein , Algeria in France Transpolitics Race and Nation , Indiana University Press , 2004 , p. 43 .

(٧٠) عزيز عبدالله مظلوم ، المصدر السابق ، ص ٨ .

(٧١) محمد خير فارس ، المصدر السابق ، ص ٣٨٧ ؛ زاهر رياض ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ .

(٧٢) نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص ص ١١٢-١١٣ .

(٧٣) عزيز عبدالله مظلوم ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٧٤) سياسي ورجل دولة بريطاني من حزب المحافظين ، دخل الى مجلس العموم عام ١٨٥٤ ، وتولى العديد من المناصب ابرزها وزير الدولة لشؤون الهند في المدة (١٨٦٦-١٨٦٧) ، ومرة اخرى في المدة (١٨٧٤-١٨٧٨) ، وأصبح وزيرا للخارجية في المدة (١٨٧٨-١٨٨٠) في حكومة دزرائيلي ، شارك في صياغة السياسة الخارجية الجديدة اثناء مؤتمر برلين ١٨٧٨ ، تولى رئاسة الوزراء ثلاث مرات الاولى (١٨٨٥-١٨٨٦) والثانية (١٨٨٦-١٨٩٢) والثالثة (١٨٩٥-١٩٠٢) ، للمزيد ينظر :

Robert Gascoyne-Cecil, 3rd Marquess of Salisbury , Wikipedia , The Free Encyclopedia .

(٧٥) محمد عصفور سلمان ، الحماية الفرنسية على تونس عام ١٨٨١ والموقف العثماني والاوربي منها ، ديالى " مجلة " ، العدد ٥٦ ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ديالى ، ٢٠١٢ ، ص ٥٤ ؛ زاهر رياض ، المصدر السابق ، ص ١٩٩.

(٧٦) هو السلطان الرابع والثلاثون للدولة العثمانية والسادس والعشرون من آل عثمان الذين جمعوا بين الخلافة والسلطنة ، ويعد آخر السلاطين الذين امتلكوا سلطة فعلية ، تلقى تعليمه بالقصر السلطاني وتعلم اللغات الفارسية والعربية ، شهدت خلافته عدد من الاحداث الهامة ، امثال الحرب الروسية–العثمانية عام ١٨٧٧ ومعاهدة سان استيفانو عام ١٨٧٧ ، ومد سكة حديد الحجاز التي ربطت دمشق بالمدينة المنورة ومذابح الارمن ، كما فقدت الدولة اجزاءا من اراضيها في البلقان خلال حكمه ، للمزيد ينظر :

مذكرات السلطان عبد الحميد ، ترجة وتقديم : محمد حرب ، الطبعة الثالثة ، دار العلم القلم ، دمشق ، ١٩٩١ .

(٧٧) يحيى ابو زكريا ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

J.F.Ade Ajayi , Op.Cit , p. 458 .

(78) Morocco , The American Journal of International Law , American Society of International Law , Vol. 6, No. 1 (Jan., 1912), p.162.

(٧٩) يونس درمونه ، تونس بين الحماية والاحتلال ، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد ، بغداد ، د.ت ، ص ١٨ ؛ رأفت الشيخ ، تاريخ العرب المعاصر ، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٤١.

(٨٠) محمد عصفور سلمان ، المصدر السابق ، ص ص ٥٦ – ٥٧ .

(٨١) احمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبل الاحتلال الايطالي أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني الثاني (١٨٨٢–١٩١١) ، الطبعة الاولى ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٣٢٩ ؛ مصطفى عبدالله بعيو ، المصدر السابق ، ص١٠٩ .

(82) Archibald Cary Coolidge ,Op.Cit , p. 731.

(٨٣) عبد المنصف حافظ البوري ، الغزو الايطالي لليبيا دراسة في تاريخ العلاقات الدولية ، الطبعة الاولى ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص١٠٥ .

(٨٤) يسرى عبد الرازق الجوهري ، شمال افريقية دراسة في الجغرافية التاريخية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٠ ، ص ٢٠٤ .

(٨٥) أحمد القصاب ، تاريخ تونس المعاصر ١٨٨١ – ١٩٥٦ ، تعريب : حمادي الساحلي ، الطبعة الأولى ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠ ؛

Richard J.Reid , Op.Cit , p. 56 .

(٨٦) حسن محمد جوهر ، المصدر السابق ، ص٥٠ ؛

A.D.Roberts , The Cambridge History of Africa from 1905 to 1940 , Cambridge University Press , Vol. 7 , 1986 , p. 275 .

(87) Basil Davidson , A Short History of Africa , Discovering Africa's Past , London , p.27.

(٨٨) نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(89) John E.Flint , Op.Cit , p. 123 .

(90) J.F.Ade Ajayi , Op.Cit , p. 498 .

(٩١) سياسي وعسكري بريطاني ، ولد في مدينة ولد في مقاطعة أكتون نانتويتش شيشاير Nantwich, Acton Cheshire, البريطانية ، خدم في الجيش البريطاني ووصل الى رتبة عقيد ، عمل قنصلا عاما لبريطانيا في طرابلس في مدة اثنان وثلاثون عاما استطاع خلالها كسب تأييد حاكم طرابلس يوسف القرمانلي للبعثات البريطانية لكشف وسط افريقيا ، وايد بسط سيطرة الدولة العثمانية على ولاية طرابلس عام ١٨٣٥ ، تقاعد من الخدمة عام ١٨٤٢ ، للمزيد ينظر : Hanmer George Warrington , Wikipedia , The Free Encyclopedia

(٩٢) نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٩٣) عمران رمضان النعاجي وآخرون ، تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر ، وزارة التربية والتعليم ، طرابلس ، ٢٠١٢ ، ٣٢ .

(94) Richard J.Reid ,Op.Cit , p. 57 .

(٩٥) كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الاسلامية ، نقله الى العربية : نبيه امين فارس ومنير البعلبكي ، الطبعة الخامسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٦١٩ .

(٩٦) انتوني جوزيف كاكيا ، ليبيا في العهد العثماني الثاني ١٨٣٥ – ١٩١١ ، تعريب : يوسف حسن العسلي ، دار احياء الكتب العربية ، د.ت ، ص٣٧ ؛ نقولا زيادة ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

(97) J.F.Ade Ajayi , Op.Cit , p. 472 .

(98) Amy Mckenna , Op.Cit , p. 59 .

(٩٩) محمود علي عامر ومحمد خير فارس ، تاريخ المغرب العربي الحديث المغرب الاقصى – ليبية ، الجمعية التعاونية للطباعة ، دمشق ، د.ت ، ص٢٣٥ .

(١٠٠) وهي الاسرة التي حكمت ولاية طرابلس لمدة قرن وربع تقريبا (١٧١١–١٨٣٥) ، اذ قاد احمد القرمانلي ثورة اطاحت بالوالي العثماني عام ١٧١١ ، وكان احمد القرمانلي ضابطا في الجيش العثماني وبعد تجاح ثورته اعترف به السلطان العثماني حاكما على ولاية طرابلس ، ومنحه الكثير من الاستقلال ، حكم طرابلس من هذه العائلة خمسة ولاة اولهم احمد القرمانلي (١٧١١–١٧٤٥) ومحمد القرمانلي (١٧٤٥–١٧٥٤) وعلي القرمانلي (١٧٥٤–١٧٩٥) ويوسف القرمانلي (١٧٩٥–١٨٣٢) وعلي الثاني (١٨٣٢–١٨٣٥) للمزيد ينظر :

Ronald Bruce St John , Historical Dictionary of Libya , The Scarecrow Press , Oxford , 2006 , p.293 .

(101) J.F.Ade Ajayi , Op.Cit , p. 471 .

(١٠٢) انتوني جوزيف كاكيا ، المصدر السابق ، ص ص٤٣– ١٩٢ .

(١٠٣) المصدر نفسه ، ص١٩٢ .

(١٠٤) احمد صدقي الدجاني ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

(105) John E.Flint , Op.Cit , p. 124 .

(١٠٦) عبد المنصف حافظ البوري ، المصدر السابق ، ١١٤ ؛

J.F.Ade Ajayi , Op.Cit , p. 513 .

(١٠٧) احمد صدقي الدجاني ، المصدر السابق ، ص ٣١٢ .

(١٠٨) مصطفى عبدالله بعيو ، المصدر السابق ، ص١٠٩ .

(١٠٩) مقتبس من : هنري انيس ميخائيل ، العلاقات الانجليزية الليبية مع تحليل للمعاهدة الانجليزية الليبية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ص ١٥–١٦ .

(١١٠) عزيز عبدالله مظلوم ، المصدر السابق ، ص١٢ .

(١١١) وفاء كاظم ماضي الكندي ، دراسة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي لولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (١٨٣٥–١٩١١) ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٣٦ .

(١١٢) انتوني جوزيف كاكيا ، المصدر السابق ، ص ص ١١١–١١٢ .

(١١٣) هنري انيس ميخائيل ، المصدر السابق ، ص ١٣ .

(١١٤) وفاء كاظم ماضي الكندي ، المصدر السابق ، ص ص ١٤٧–١٥٧ ؛ هنري انيس ميخائيل ، المصدر السابق ، ص ١٣.

(١١٥) انتوني جوزيف كاكيا ، المصدر السابق ، ص١٨٤ .

(١١٦) هنري انيس ميخائيل ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

Abstract

This research paper describes the orientation of British foreign policy toward the ambitions of France in the states of Tunisia and Tripoli during the nearly fifty years of the nineteenth century (1830-1882), and that such growth stage and expansion in the influence of the British Empire at the level of the whole world, and this growth parallels the growth the of the global colonial movement due to the impact of the Industrial Revolution and that results in the development of economic, social and political life. European countries have sought to control the global trade routes, particularly maritime routes, and the Mediterranean Sea is a vital area for Britain being located on the road to India first, and because of its important strategic location overlooking the continents of the old world i.e. Europe, Africa and Asia, and it controls transportation between these continents. British competition increased - the French in the Mediterranean basin, and the invasion of France to Egypt in 1798 has been as an alarm for Britain and its presence increased in the region after the Napoleonic Wars (1797-1815), and after the occupation of France to Algeria in 1830 British activity increased in North Africa to prevent France from extension control over the area, the British government refused to make the French troops stay for a long time in Algeria.The states of Tunisia and Tripoli has been hotly contested between Britain and France to get privileges and influence, and Italy entered on the competition line too in late nineteenth century, and eventually Britain and France entered in the bargains during the Berlin Conference 1878 concerning the sharing of the two states and it was decided that France put its protection on Tunisia in 1881 against the imposition of Britain's protection of Egypt in 1882, and Italy was freely left to deal with the state of Tripoli.

British policy toward the ambitions of France in the two states Tunisia and Tripoli (1830-1882)

Key Word : policy , France , the two states , Tripoli

Inst.Dr. Ayad Tarkan Ibrahim
Diyala University
Basic Education College
Department of History
Inst.Dr.Hanan Talal Jassim
Diyala University
Basic Education College
Department of History